التنمية الزراعية

صحيفة شهرية تصدر عن الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي - المركز الوطني للإعلام الزراعي

إضاءة

إن الزراعة هي مستقبل شعبنا وخياره
القوي في البناء التنموي الشامل وسوف
تضاعف الدولة رعايتها للنشاط الزراعي
وتهيئة كل الفرص أمام الاستثمارات
الزراعية وبناء السدود والحواجز المائية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

العـــدد (٥٣) فبـــراير/مارس ٢٠٠٩م (١٢) صفحة

مشروع التنمية الريفية بالمشاركة - ذمار
ثلاث سنوات من الإنجاز

(ملحق خاص)

في هذا العدد

- هيكلة وزارة الزراعة والري ٢.....صـ٢
- دور المرأة الريفية في حماية البيئة وتحيسنها صـ٤
- الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية....صـ٥

النـــــص الكامـــل للقـــــرار الجمهـــــوري رقـــــ

الفرع الثاني

مادة(١١):قطاع الخدمات الزراعية ويتبعة الادارات العامة التالية :

أولاً:الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي، وتختص بمايلي :-

١- وضع اللوائح المنضمة لأعمال الارشاد الزراعي واقتراح السياسات والخطط والبرامج في هذا المجال على المستوى الوطني والإشراف على تنفيذها وتطويرها .

٢- إعداد وإصدار النشرات الإرشادية والملصقات والمواد والبرامج الاذاعية والتلفزيونية المخصصة لزيادة الوعي والتعريف بأحدث الأساليب المتبعة في الزراعة بالتنسيق مع الإدارات العامة والجهات الأخرى ذات العلاقة .

٣- تخطيط وتنفيذ الحملات الإعلامية ذات العلاقة بأنشطة الإرشاد الزراعي بالتنسيق مع وسائل وأجهزة الاعلام المختلفة وتقديم ورفع التقارير اللازمة عن مستوى تحقيق أهدافها .

٤- التنسيق مع هيئة البحوث الزراعية لدراسة المشاكل الزراعية وتعميم التوصيات البحثية ونقل نتائج البحوث الزراعية إلى مواقع الإنتاج عبر أجهزة الإرشاد بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٥- السعي مع الجهات ذات العلاقة لتطوير البنية الأساسية للإرشاد الزراعي وإقتراح بناء المجمعات والمراكز الإرشادية والكوادر والوسائل اللازمة لتشغيلها .

٦- تفعيل أسلوب التخطيط المشترك للبرامج الإرشادية بما يسمح للمزارعين في المشاركة في تحديد مشاكلهم وإقتراح الحلول المناسبة لها .

٧- إعـداد الخطط والبرامج لنشر المعارف حول التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال الزراعة والري مثل استخدام المدخلات الزراعية والأسمدة والمبيدات والمطهرات الفطرية ونظم الري الحديثة بالتنسيق مع الإدارات العامة المختصة والجهات الأخرى ذات العلاقة .

٨- الاشراف على أجهزة الارشاد الزراعي في المحافظات وتقديم التوجية والدعم الفني لتطوير أدائها.

٩-أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة او تكلف بها من قبل قيادة الوزارة.

ثانياً: الإدارة العامة لوقاية النباتات ، وتختص بما يلي:-

١- إقتراح السياسات ووضع الخطط والبرامج الخاصة بتحسين وتطوير وقاية النباتات وحماية البيئة ومتابعة تنفيذها .

٢- وضع خطط وبرامج المكافحة السنوية والموسمية المتكاملة ومتابعة وتقييم مستوى تنفيذها قياساً بالاهداف المحددة لها .

٣- الاستفادة من نتائج الابحاث في مجال وقاية النباتات التي يتم التواصل إليها داخل الجمهورية وخارجها والتنسيق مع الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي والجهات ذات العلاقة من أجل ايصالها للمزارعين بكافة الوسائل النظرية والتطبيقية.

٤-المساهمة مع الإدارات المختصة في اقتراح برامج التدريب في مجال مكافحة الآفات والأمـراض الزراعية والحجر النباتي بغرض تأهيل الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال .

٥- إقتراح القواعد وتقديم المقترحات الخاصة بالمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث الناتج عن استخدام المبيدات لتلافي مخاطرها وأثارها السامة وحماية الأعداء الطبيعية والحشرات الاقتصادية النافعة .

٦- إقتراح إنشاء البرامج والمراكز الوطنية والاقليمية للرصد وتشخيص ومكافحة الآفات النباتية في المناطق البيئية المختلفة .

٧- دراسة وتحديد حاجة البلاد السنوية من المدخلات الوقائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٨- إجـــراء تجارب تطبيقية على المبيدات وآليات المكافحة لاختيار أكثرها فاعلية واقتصادية وأمانا وفحص المبيدات المستوردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات وإقتراح إدخال تقنيات جديدة للمكافحة البيئية المختلفة .

٩- القيام بالرصد الميداني وتنفيذ المسوحات الدورية والحصر التصنيفي للآفات النباتية وتوثيق أماكن انتشارها وكافة المعلومات الأخرى اللازمة عنها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

١٠- مراقبة حركة الآفات المهاجرة والتنبؤ بظهورها والإعداد والتنفيذ لحملات مكافحتها بالتنسيق مع الجهات المعنية داخلياً وخارجياً .

١١- المشاركة في إعـداد الكتيبات والنشرات الإرشـاديـة والوسائل الإيضاحية بوقاية النباتات.

١٢- إعداد وتنفيذ برامج المكافحة المتكاملة واتخاذ التدابير لمنع أو تنفيذ انتقال عناصر المكافحة البيولوجية والكائنات الأخرى المعنية بالصحة النباتية .

١٣- إعلان الآفات الحجرية والآفات غير الحجرية وإعداد القوائم الموحدة بها وإبلاغها للجهات المعنية وفقاً للوائح المنظمة لذلك .

١٤- إعداد التشريعات واللوائح المنظمة لشروط ومتطلبات الحجر النباتي ونظام وإجـراءات العمل بالمحاجر وتقديم المقترحات بشأن محطات ومراكز الحجر النباتي والاشراف المباشر على أعمالها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الـوزارة وخارجها.

١٥- تحديد شروط ومتطلبات الصحة النباتية المنظمة لاستيراد النباتات ومنتجاتها والكائنات النافعة والمواد الأخرى ذات الصلة وفقاً لتشريعات الحجر النباتي النافذة ولعملية تحليل المخاطر أو المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وإصـدار تصاريح الاستيراد لها وفقاً لذلك.

١٦- تسجيل مبيدات الآفات النباتية المستخدمة وإعداد قاعدة بيانات بها .

١٧- تنظيم الرقابة على تصدير واستيراد وعبور النباتات ومنتجاتها من خلال محطات الحجر النباتي ومتابعة حركة انتقالها بالتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة

١٨- اقتراح تعيين ونقل مفتشي الحجر النباتي والاشراف عليهم وتقييم أدائهم .

١٩- أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة او تكلف بها من قبل قيادة الوزارة.

الفصل الثاني

مادة (١٢) قطاع الري واستصلاح الاراضي الزراعية ويتبعه الإدارات العامة التالية :

أولاً: الإدارة العامة للري المزرعي

وتختص بما يلي :

١. اقتراح السياسات والتشريعات المنظمة لاستخدام مياه الري بما يتفق مع السياسات والخطط المائية العامة للدولة ويتيح الاستفادة المثلى من حصة القطاع الزراعي من المياه ومتابعة تنفيذها .

٢. المساهمة في وضع برامج لتحديد العينة المائية للمحاصيل الحقلية وتحديد تكاملية أساليب الري عن طريق تحليل التربه والمياه لكل محصول حسب مناخ المنطقة وبما يكفل رفع كفاءة استخدام مياه الري ونظم توزيعها وخفض نسبة الفاقد .

٣. اقتراح تحديدات أساليب الري المناسبة والحديثة وتخطيط وتصميم شبكاتها وتشجيع المزارعين على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الري .

٤.المشاركة في الدراسات المائية العامة والدراسات المرتبطة باستخدام مياه الري والاستفادة من نتائجها في وضع الخطط والبرامج المتعلقة باستغلال وإدارة مصادر مياه الري وحمايتها وتطويرها وترشيد استخدامها بما يحقق تغطية متطلبات النمو الزراعي بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٥.المساهمة في برامج التوعية والإرشاد وفي إعـداد وتنفيذ برامج تدريبية للمزارعين في مجال الري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٦. اقتراح المعايير الخاصة بتوزيع مياه السدود بين المزارعين مع مراعاة العرف الجاري في المناطق وتشجيع تشكيل روابط وجمعيات لمستخدمي مياه الري وإعداد النظام الأساسي لها بما يخدم المصلحة العامة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٧.اقتراح التشريعات المنظمة لاستخدام مياه شبكات الصرف الصحي أو الصناعي لأغراض الري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٨. إقامة وتشغيل الرصد الزراعي وجمع البيانات والمعلومات من محطات الأرصـاد وتسجيلها وتحليل النتائج بالتنسيق مع الجهات المعنية للاستفادة منها .

٩. اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى حماية مياه الري من التلوث بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

١٠. جمع المعلومات حول تطور إنتاجية المياه في الزراعة وإجراء التجارب لمعرفة إنتاجية مختلف أنواع المياه الصالحة للري وتقييم نتائجها ووضعها في متناول المختصين والمعنيين .

١١. أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها او بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

ثانياً: الإدارة العامة لمنشآت الري

وتختص بمايلي :

١.اقتراح السياسات والتشريعات المنظمة لإقامة وإدارة منشآت الري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢.إجراء الدراسات والمسوحات الميدانية والطبوغرافية لتحديد المواقع المناسبة لإقامة منشآت الري والمشاركة في إعداد الدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية والاجتماعية لإنشائها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٣. اقتراح المعايير الفنية العامة لإقامة منشآت الري وشروط تصنيف وتأهيل المقاولين العاملين في هذا المجال .

٤. المساهمة في إعـداد ومراجعة التصاميم الفنية وجـداول الكميات ووثائق المناقصات لمنشآت الري المطلوب إقامتها والمشاركة في دراسة عطاءات الشركات المتقدمة لإختيار أفضلها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٥. دراسة طبيعة الوديان الطبوغرافية ومجاريها والعمل على تهذيبها وحماية الاراضـي والمدرجات الزراعية من الإنجراف بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٦. الإشراف على سير تنفيذ مشاريع منشآت الري وتقديم التقارير اللازمة حول مستوى التنفيذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٧. المشاركة في وضع ضوابط ونظم التشغيل والصيانة لمنشآت الري وفي الرقابه على سلامة تشغيلها وصيانتها طبقاً للأسس الفنية ونظم التشغيل المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٨. الإشراف على تشغيل منشآت الري الرئيسة وتنظيم عملية الاستغلال والتصريف للمياه في القنوات الرئيسية والفرعية ومتابعة تنفيذ برامج الصيانة والفحص الدوري لها ورفع التقارير اللازمة بذلك .

٩. وضع النظم الخاصة بتخزين المياه خلف السدود بما يكفل حماية القرى – والمساكن – والأراضي الواقعه في مناطقها من الأخطار البيئية وأخطار الفيضانات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

١٠. القيام بحصر وتسجيل منشآت الري القائمة وعمل الخرائط المحددة لأماكنها وجمع وتوثيق البيانات والمعلومات عن سعتها التخزينية ومصادر وكمية المياه الوارادة إليها والخارجة منها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

١١. إتخاذ الإجراءات الوقائية ضد أخطار السيول والفيضانات للمحافظة على مياه الري من الهدر والتلوث بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

١٢. أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

ثالثاً: الإدارة العامة للغابات والمراعي ومكافحة التصحر وتختص بمايلي :

١. اقتراح السياسات ووضع الخطط والبرامج التي تستهدف مكافحة التصحر وتنمية الثروة الحراجية والمراعي الطبيعية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذها .

٢. مسح وتحديد مناطق التصحر ووضع الخرائط الموضحة لذلك وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بها باستخدام نظام المعلومات الجغرافية.

٣. الإشـــراف على تنفيذ الخطط والمشاريع المتعلقة بالغابات والمراعي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٤. حصر وتصنيف الغابات والمراعي الطبيعية والقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها بهدف تنميتها والمحافظة عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٥. المساهمة في نشر الوعي بقضايا الغابات ومكافحة التصحر وأهمية التشجير لزيادة المساحات الخضراء .

٦. جمع وتصنيف الأنـواع النباتية الحراجية المحلية وتحديد موطن نموها وحفظها في بنوك للنباتات .

٧. الإكثار من الأنـواع والأصناف الحراجية والرعوية الملائمة للظروف البيئية المختلفة والمشاركة في تحديد جودة البذور والشتلات في هذا المجال على ضوء البحوث العلمية .

٨. دراسة وتحديد الإحتياجات السنوية من مستلزمات ومدخلات المشاتل وإنتاج الشتلات الحراجية على ضوء خطط وبرامج التشجير السنوية .

٩. إصـدار التراخيص والتصاريح لاستثمار منتجات الغابات والحراجيات ومراقبة إنتاج الفحم ونقله وتصديره ودخـول المحميات الطبيعية طبقاً للأنظمة والقوانين النافذة .

١٠. أي مهام أخر ى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

رابعاً: الإدارة العامه لحصر وإستصلاح الأراضي الزراعية وتختص بمايلي :

١. اقتراح السياسات والخطط والبرامج في مجال استصلاح الأراضي لزيادة مساحة الرقعه الزراعية المنتجة ومتابعه تنفيذها .

٢. حصر وتصنيف الأراضي الزراعية وإنشاء وإدارة قاعدة بيانات متخصصة بها بما يحسن من وضع السياسات والخطط ومن اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية القطاع الزراعي وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٣. إجراء الدراسات الفنية والمسوحات الطبوغرافية للأراضي الزراعية ووضع الخرائط المتعلقة بما يخدم الاستغلال الأمثل لها وحمايتها من عوامل التعرية والتصحر بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٤. تحديد مناطق الإستثمار الواعدة في مجال إستصلاح الأراضي وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإقتراح السياسات والحوافز اللازمة لإجتذاب المستثمرين إليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٥. إجـراء التحاليل للتربة لتحديد مستويات خصوبة الأراضي الزراعية المستغلة واقتراح المخصبات السمادية الملائمة للتربة والمحاصيل لرفع كفاءتها الإنتاجية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٦. إجراء الدراسات المتعلقة بالأراضي الملحية لتحديد أنسب المحاصيل والمقننات المائية لرفع كفاءتها الإنتاجية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٧. إعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الإقتصادية والإجتماعية وإقتراح الخطط والبرامج للمشروعات الهادفة إلـى إستصلاح الأراضـي الصحراوية .

٨. العمل على تطوير اساليب الميكنه المستخدمة في العمليات الزراعية المختلفة وتشجيع إدخـال الوسائل التكنولوجيه الحديثة في هذا المجال.

٩. اقتراح القوانين والتشريعات المتعلقة بالمحافظات على الأراضي الزراعية ورفع كفاءة استغلالها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

١٠. أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

الفصل الثالث

اختصاصات ومهام الإدارات العامة المساعدة

مادة (١٣): تحدد مهام واختصاصات الإدارات العامة التابعة للوزير على النحو التالي :

اولاً: الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة والتقييم ، وتختص بما يلي:-

١. تقديم المقترحات لتطوير استراتيجية التنمية الزراعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة للتنفيذ بالتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة .

٢. جمع ومراجعة مشاريع الخطط المتعلقة بمهام الـوزارة ومناقشتها مع المختصين وتنسيقها وصياغتها في خطة شاملة وإعـداد المذكرة التفسيرية الخاصة بها بالتنسيق مع الإدارات المعنية .

٣. تحديد الأهداف والمؤشرات الرئيسية لمشروع خطة الوزارةعلى ضوء البيانات والاتجاهات العامة لخطة الدولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٤. تقديم المقترحات بشأن التعديلات التي يجب إدخالها على الخطة على ضوء تطورات الأوضاع .

٥. متابعة وتقييم تنفيذ الخطة وإعداد التقارير الفصلية والسنوية الخاصة بذلك وتقديمها للجهات المعنية واقتراح الحلول لمشاكل وصعوبات التنفيذ إن وجدت .

٦. المشاركة في إعـداد البحوث والدراسات في مجال نشاط الوزارة بالتنسيق مع الإدارات المختصة .

٧. جمع وتحليل وتوثيق الأرقـام والبيانات والمعلومات الاحصائية ذات العلاقة بأنشطة الوزارة .

٨. الاشتراك مع الإدارات المختصة في إعداد ميزانية القوى العاملة السنوية والعامة وبرامج التدريب والتأهيل .

٩. متابعة وتقييم الأداء العام للوزارة لضمان التطبيق السليم للسياسات العامة وتطويرها وتقديم المتابعة الدورية والاستثنائية .

١٠. أي مهام أخرى تقتضيها طبيعة وظيفتها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

ثانياً: الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية وتختص بمايلي :

١. وضع نظام حديث ومتكامل للمعلومات والإحصاءات الزراعية وإجراء الدراسات الفنية اللازمة لتحديد النظم والشبكات والتجهيزات الرئيسية والمساعده والكوادر المتخصصة اللازمة لتشغيله وتطويره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة وخارجها .

٢. إنشاء وإدارة قاعدة بيانات رئيسية تشمل وتخدم كافة مجالات التنمية الزراعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة وخارجها .

٣. الإشراف على إنشاء وإدارة قواعد البيانات الفرعية التي تتطلبها بعض الأنشطة الزراعية وتقديم الدعم الفني اللازم للإدارات العامة المختصة بما يخدم تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها .

٤. القيام بإجراء الدراسات والبحوث الإحصائية المتعلقة بالقطاع الزراعي وتحديد الأولويات والإحتياجات من البيانات وإتباع أفضل السبل الممكنه لتطويرها وتتبع تنفيذ البرنامج الإحصائي في الميدان واتخاذ الإجراءات لتحسين سير العمل .

٥. التعاون مع الجهات ذات العلاقة في إجراء المسوحات الزراعية الدورية وتعميم نتائجها بعد إقراراها .

٦. المشاركة في جمع وحفظ وفهرسة وتوثيق كافة الموضوعات العلمية الزراعية وتشجيع حركة التأليف والنشر الزراعي والعمل على إنتاج وتوزيع المواد العلمية الزراعية المختلفة وتهيئة الظروف الملائمة أمام الباحثين ومتخذي القرار للحصول عليها واستخدامها .

٧. إعداد النشرات الإحصائية الشاملة والتفصيلية عن نشاط الـوزارة بصورة منتظمة وتحليلها واستخلاص المؤشرات الهامة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والرفع بها لقيادة الوزارة.

٨. تصميم النماذج الإحصائية المتصلة بأنشطة الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة وخارجها .

٩. موافاة الجهات المعنية بالبيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع الزراعي .

١٠. أي مهام تقتضيها طبيعة وظيفتها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل الوزير .

ثالثاً: الإدارة العامة للمشاريع الزراعية وتختص بمايلي :

١. تنمية البنى التحتية العامة للقطاع الزراعي وتقديم التصورات والمقترحات الفنية بالمشاريع الاستراتيجية اللازمة لتطويرها بما يخدم متطلبات تحقيق خطط وتوجهات الدولة الاستراتيجي في مجال التنمية الزراعية .

٢. المشاركة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الزراعية والـفـرص الاستثمارية والمراجعة الفنية للوثائق والدراسات التي تقدم إلى الوزارة وإبداء الرأي بشأنها إلى الوزير .

٣. الإشراف على المشاريع المختلفة المرتبطة بأنشطة الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٤.المشاركة في وضع البرامج والخطط

ـــــم (١٦٠) لســـنة ٢٠٠٨م بشأن إعـــادة تنـــظيم وزارة الزراعـة والـــري

(٢-٢)

والموازنات التقديرية الاستثمارية للمشاريع المرتبطة بأنشطة الوزارة وفي مناقشتها مع الجهات المختصة داخل الوزارة وخارجها .
٥. إعـداد اللوائح والآليات الإداريـة لتنظيم إشراف الوزارة على المشاريع ومناقشتها مع قيادة الوزارة لاعتمادها والعمل بموجبها .
٦. متابعة تنفيذ المشاريع بحسب البرنامج الزمني لكل منها وتقييم مستوى الإنجاز في كل مرحلة زمنية ورفع التقارير والتوصيات اللازمة بذلك إلى قيادة الوزارة .
٧. وضع معايير ومواصفات قياسية لقياس أداء كل مشروع وتقييم النتائج المحققة خلال مراحل تنفيذها .
٨. التنسيق بين المشاريع المختلفة التابعة للوزارة وكذلك بين العاملين فيها عندما يكون التنسيق مطلوبا .
٩. دراسة وتحليل التقارير الدورية المقدمة من إدارات المشروعات وإبداء الرأي بشأنها إلى الوزير .
١٠. حفظ وتوثيق كافة البيانات والوثائق والرسومات عن المشاريع المنجزة والتي قيد التنفيذ .
١١. اية مهام أخرى تقتضيها طبيعة وظيفتها او بمقتضى القوانين والقرارات النافذة او تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .
رابعاً: الإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي وتختص بمايلي :
١. المشاركة في وضع الدراسات الخاصة بالإتفاقيات الثنائية والإقليمية الدولية وإقتراح سبل ووسائل الاستفادة منها ومن عضوية بلادنا في المنظمات العربية والاقليمية والدولية في المجالات ذات الصلة بنشاط الوزارة بالتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة .
٢. تقديم المقترحات الهادفه إلى تنمية أوجـة التعاون مع الـدول الشقيقة والصديقة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية فيما يخص نشاط الـوزارة وتقديم مقترحات الوزارة المطلوب عرضها في ذلك الإطار .
١٦. أي مهام تقتضيها طبيعة وظيفتها بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل الوزير .
خامساً : الإدارة العامة للشئون القانونية وتختص بمايلي .
١. إعداد مشروعات القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بالوزارة بحسب القوانين والأنظمة النافذة .
٢. المشاركة في إعـداد العقود والاتفاقيات التي تبرمها الوزارة مع الغير .
٣. متابعة كافة المسائل القانونية مع وزارة الشئون القانونية وغيرها .
٤. تمثيل الوزارة والوحدات التابعه لها أمام القضاء وغيره من الجهات وفقاً لقانون قضايا الدولة .
٥. تقديم المشورة القانونية للوزارة والمؤسسات والفروع التابعه لها .
٦. شرح القوانين والأنظمة المختلفة للعاملين في الـوزارة والمؤسسات التابعه لها والعمل على نشر الوعي القانوني بين أوساط العاملين .
٧. إعداد مشروعات القرارات الوزارية ومتابعة إصدارها وترقيمها وحفظ أصولها وتوزيع صورها على المعنيين بالتنفيذ .
٨. توثيق القوانين والقرارات واللوائح والاتفاقيات والمراجع والسجلات القانونية المتعلقة بعمل الـوزراة وحفظها وتنظيمها بالنحو الذي يسهل الرجوع إليها عند الحاجة .
٩. إعداد الدراسات والأبحاث القانونية وتقديم المقترحات بهدف تطوير أنظمة الوزارة والمشاركة في تطوير النظم واللوائح المتعلقة بتحسين أداء العاملين فنياً وإدارياً .
١٠. البت في الشكاوي والتظلمات في مختلف القضايا والتي تحال من قيادة الوزارة
١١. مراقبة تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات في الوزارة ورفع تقارير عن أية خروقات قانونية .
١٢. أي مهام تقتضيها طبيعة وظيفتها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

سادساً : الإدارة العامة للرقابة والتفتيش الداخلي وتختص بمايلي .
١. ممارسة المهام والاختصاصات وفقاً لقرار مجلس الوزراة رقم (٢١٧) لسنة ١٩٩٩م بشأن الرقابة والتفتيش الداخلي .
٢. أي مهام أخرى تكلف بها أو تقتضيها طبيعة عملها أو بحسب التشريعات النافذه .

سابعاً: الإدارة العامة لشئون الموظفين وتختص بما يلي :
١. إعداد مشروع خطة القوى العاملة والأجور والتدريب طبقاً لاحتياجات العمل وبرامج التنمية البشرية الخاصة بالوزارة .
٢. إعداد مشروع موازنة الوزارة فيما يتعلق بموازنة الباب الأول بالتنسيق مع المختصين في الإدارة المالية والاشتراك في مناقشتها مع الجهات المعنية .
٣. إعداد كشوفات المرتبات ومعالجة قضايا الأجور والحوافز والعلاوات والبدلات والمكافآت والأجر الإضافي والتسويات وغيرها من المستحقات الأخرى لموظفي الوزارة وفقاً للأنظمة والقوانين واللوائح النافذة .
٤. معالجة المسائل المتعلقة بشئون الموظفين من تعيينات وندب وإعارة واستقالة ونقل وغيرها من حالات الخدمة وفقاً لتشريعات الخدمة المدنية .
٥. تطبيق النظم المتعلقة بتقييم الأداء واقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين مستوى الأداء .
٦. إعـداد الدرسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ووضـع القواعد والخطط القصيرة والطويلة المدى لتأهيل وتدريب الموظفين وفقاً للأنظمة والقوانين واللوائح النافذة بالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة بالوزارة .
٧. إعداد الدراسات المتعلقة بالتنظيم الإداري وتصنيف الوظائف واقتراح وسائل تنظيم وتبسيط إجـراءات وأساليب الأعمال بالوزارة .
٨. تطبيق النظم المتعلقة بالإنضباط الإداري ورفع تقارير دورية بذلك .
٩. تطبيق نظم العقوبات والجزاءات وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وفقاً للقوانين واللوائح النافذة .
١٠. الاحتفاظ ببيانات شاملة عن الموظفين بالوزارة وتصنيفها وإعداد الخلاصات والإحصائيات بذلك .
١١. الاحتفاظ بالملفات السرية والعلنية لموظفي الـوزارة وتنمية إدارة المعلومات المتعلقة بها .
١٢. تقديم المقترحات بشأن توزيع وإعادة التوزيع للقوى العاملة بالوزارة وفقاً للاحتياجات بما يكفل تسيير أعمال الوزارة .
١٣. تنظيم أعمال السكرتارية ومسك سجلات البريد الصادر والوارد وحفظ وأرشفة كافة المراسلات والوثائق المتعلقة بعمل الوزارة .
١٤. وضع خطة للإجازات السنوية وجدولتها ومعالجة قضايا الإجازات الأخرى .
١٥. تطبيق النظم المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية بالوزارة والضمان الاجتماعي كمعاشات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة وإصابة العمل .
١٦. اية مهام أخرى تقتضيها طبيعة العمل أو تنص عليها تشريعات الخدمة المدنية أو تكلف بها .

ثامناً : الإدارة العامة للشئون المالية وتختص بمايلي :
١. وضع الخطط والأساليب اللازمة لرفع كفاءة الأداء المالي وترشيد الأنفاق وتطوير الموارد للوزارة والقيام بالمتابعة والرقابة على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل الوزارة وخارجها .
٢. إعـداد مشروع الموازنة العامة السنوية للوزارة وفقاً للأسس والقواعد والتعليمات المنظمة لذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ومتابعة إقرارها .
٣. وضع برامج لتنفيذ الموازنة العامة للوزارة وإعداد التقارير الدورية حول مستوى التنفيذ .
٤. تنظيم وضبط الأعمال المحاسبية الخاصة بالوزارة ومسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المخصصة لكافة أوجه النشاط المالي للوزارة وفقاً للقانون المالي واللائحة التنفيذية وتقديم التقارير والبيانات الدروية إلى قيادة الوزارة .
٥. إدارة وتصريف الشئون المالية المتصلة بالنشاط اليومي للوزارة ومساعدة الفروع في تحسين أعمالها في المجال المحاسبي والمالي وإبلاغها بكل مايستجد من أنظمة وتعليمات مالية بما يؤدي إلى تحقيق السرعه في تنفيذ الأعمال .
٦. إقفال الحسابات وتقديم الحساب الختامي في المواعيد المقررة وإعداد التقارير الخاصة بذلك .
٧. البت السريع في استفسارات وتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .
٨. إبلاغ قيادات الـوزارة بالخروقات أو الاختلاسات أو التلاعب بالأموال والممتلكات العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بذلك .
٩. تقدير احتياجات الوزارة من الأصول الثابتة والمتداولة كالمباني والسيارات والأجهزة والمعدات والأدوات المكتبية ووضـع خطة شرائها حسب الكمية والقيمة والنوع في الوقت المناسب وفقاً للنظم النافذة .
١٠. المحافظة على سلامة ممتلكات الوزارة والتأمين عليها حسب الضرورات وقوانين التأمين .
١١. تسجيل الأصول الثابتة والمتدوالة للوزارة بالكمية والقيمة وفقاً للنماذج الموضوعة بذلك بصورة تساعد على معرفة التغييرات في هذه الممتلكات كإندثارها أو صيانتها أو حرقها أو بيعها أو خلافه .
١٢. تنظيم المخازن التابعه للوزارة وإدارتها وجردها دورياً وفق النظم والإجـراءات النافذة ومراعاة تطبيق القواعد الفنية للخزن .
١٣. تنظيم حـركـة المواصلات والاتصالات بالوزارة ومتابعة خدمات الماء والكهرباء وإجـراءات التسجيل والترخيص وتسديد الرسوم .
١٤. إعداد وتنفيذ برامج دورية لصيانة ممتلكات الوزارة ووسائل العمل فيها وترميمها وإصلاحها وتفادي تعطيل العمل أثناء تنفيذ برامج الصيانة .
١٥. توفير خدمات الحراسة والأمن والنظافة اللازمة للوزارة ومتابعة أعمالها .
١٦. أي مهام أخرى تقتضيها طبيعة وظيفتها وأهدافها أو بموجب القوانين والقرارات النافذة او تكلف بها من قيادة الوزارة .

الفصل الرابع
المهام المشتركه للإدارات العامة
مادة (١٤): تلتزم الإدارات العامة بالوزارة بالقيام بمايلي
١. إعـداد مشروع الخطة المالية والبشرية اللازمة كل عام لتنفيذ مهامها واختصاصاتها .
٢. إعداد التقارير الدورية والبيانات المنظمة عن نشاطها وإنجازاتها ومستوى تنفيذ خططها وبرامجها .
٣. تطبيق المبادئ الأساسية لتسيير وتنفيذ الأعمال المحددة في الفصل الرابع من هذا الباب .
٤. الإسهام في إعداد وتطوير مناهج ومواد التدريب الخاصة بالوزارة .
٥. إعداد الدراسات والبحوث في مجال نشاطها والإسهام في العمل البحثي على صعيد الوزارة .
٦. القيام بأية مهام أخرى توكل إليها من قبل الوزارة او الوكيل المختص.

الباب الرابع
المهام المشتركه للإدارات العامة
مادة(١٥): لاغراض التنفيذ الامثل للمهام تعتمد الوزارة على مايلي من المبادئ والاسس التنظيمية التالية:-
١. تطبق الوزارة في تنظيم عملياتها وإدارة نشاطها المبادئ والأساليب العلمية في الإدارة والتنظيم كما تستعين بقواعد ووسائل العلوم الأخرى فيما تضعه من خطط أو برامج أو نظم وفي معالجة أو تحليل المشكلات والظواهر التي تنشأ في محيط الادارة .
٢. تقوم الإدارات العامة في الوزارة بإعداد خطط وبرامج فصلية وسنوية لتنفيذ مهامها .
٣. تقويم العلاقة بين قيادة الوزارة على أساس من التعاون والتشاور والتنسيق المستمر .
٤. تبني العلاقة التنظيمية من حيث سلطة الإشراف والمسئولية على اساس انسياب خطوط السلطة وتصاعد خطوط المسئولية في مختلف المستويات الإدارية للتنظيم وذلك دونما إخلال بالأساليب والأشكال التنظيمية المعتمدة لتحقيق مبدأ المشاركة والتشاور في تسيير العمل.
٥. تعمل الـوزارة على صعيد علاقات التنظيم الداخلي فيها وفي علاقاتها بوحدات الإدارة العامة على تطبيق مبدأ تفويض السلطة والتوسع فيه طبقاً لتطوير الإدارة العامة في الدولة وبما يؤدي إلى خدمة أهداف الإصلاح الإداري .
٦. تكفل قيادة الوزارة والرئاسة الإدارية فيها بتنظيم الموضوعات وتنفيذ مهامها وتحقيق التنسيق المستمر والفعال تنظيمياً وتنفيذياً في علاقاتها الداخلية مع وحدات الإدارات العامة الأخرى ذات العلاقة كما تكفل تطوير نظام الاتصالات فيها لخدمة أغراض التنسيق وتوفير وسائل العمل الأساسية .
٧. إعـداد خرائط العمل والكتيبات التنظيمية الشارحة لمراحل وإجراءات تنفيذ المهام وخاصة ماكان منها متصلاً بالجمهور واستخدامها كأدلة إرشادية للعاملين بالوزارة والمنتفعين بخدماتها والعمل على مراجعتها دورياً بهدف تطويرها .
٨. يعتبر الرؤساء الإداريـون بحكم وظايفهم مسئولين عن تدريب الأفراد العاملين بمعيتهم بالإضافة إلى دورهم الأساسي في تنظيم وتبسيط الأعمال والتوجيه والرقابة .
٩. تعمل الوزارة على إعداد كادر مؤهل ومتخصص في كافة مجالات نشاطها وتحفيز الكفاءات المبدعة فيها وتنمية العلاقات الإنسانية وعلاقات العمل بهدف الإرتفاع المستمر بمستوى اعمالها وإداراتها .

إدارة التقييم والمتابعه :
المهام والإختصاصات :
١. تقديم المقترحات الهادفة إلى تنمية وتطوير العمل الإرشادي والإعلامي .
٢. متابعة وتقييم وتنفيذ البرامج والأنشطة الإرشادية والإعلامية .
٣. المشاركة في وضع البرامج والخطط والموازنات التقديرية استثمارية المرتبطة بأنشطة الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي .
٤. أعـداد اللوائح والأليات الإداريـة والفنية لتنظيم اشراف الإدارة على البرامج والأنشطة بالتنسيق والإدارة الأخرى .
٥. المشاركة في إعداد ورفع التقارير السنوية والنصف سنوية من تنفيذ الخطة السنوية للإدارة العامة وتحديد المشكلات والمعوقات التي تواجه الإدارات في تنفيذ أنشطتها وبرامجها .
٦. متابعة تنفيذ الأنشطة والبرامج بحسب البرنامج الزمني وتقييم مستوى الإنجاز في كل مرحلة زمنية ورفع التقارير والتوصيات اللأزمة بذلك .
٧. دراسة وتحليل التقارير الدورية المقدمة من أجهزة الإرشاد بالمحافظات وإدارة الإعلام ومركز التدريب .
٨. حفظ وتوثيق كافة البيانات والوثائق عن الأنشطة والبرامج المنجزه التنفيذ.
٩. المساهمة في إعداد كادر مؤهل ومتخصص في كافة مجالات الإدارة وتحضير الكفاءات المبدعه فيها .
١٠. تصميم النماذج الإحصائية المتصلة بأنشطة الإدارة بالتنسيق في الإدارت
١١. أي مهام
مهام وإختصاصات مركز التدريب الزراعي
١) المساهمة في رسـم السياسة والإستراتيجيات للخطط الخاصة بالتدريب
٢) إعداد الدراسات الخاصة بتقدير الإحتياجات التدريبية الوطنية لمختلف القطاعات وتوفير قاعدة معلومات عن تلك الإحتياجات
٣) إعـداد الخطط السنوية للبرامج التدريبية وتنفيذها وتقييمها ومتابعة نتائجها وفق حاجات واهتمامات الجهات المستفيدة
٤) تنفيذ وتنظيم الدورات التدريبية القصيرة والطويلة الأجل وإقامة ورش العمل والندوات لمختلف المجالات والفئات العاملة بالقطاع الزراعي وكافة القطاعات والمجالات العامة والخاصة
٥) تقديم المشورة الفنية لمختلف المجالات والقطاعات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة
٦) المحافظة على استمرارية التدريب بهدف تنمية القدرات وتطويرمستويات الإداء
٧) العمل على إقامة تنسيق وتعاون بين المركز وكافة المنظمات والهيئات والمؤسسات والإدارات والمعاهد والكليات ومراكز البحوث الوطنية ذات العلاقة المباشرة والغير مباشرة لما يحقق تحسين القدرات والإداء للكوادر البشرية
٨) تبادل الخبرات مع الجهات ذات العلاقة داخل الجمهورية وخارجها
٩) المساعدة في تنظيم برامج تدريبية خارج خطة عمل المركز للجهات ذات العلاقة
١٠) العمل على الاستفادة القصوى من كافة الإمكانيات المتاحة للمركز وكذا الكوادر المحلية
١١) العمل على استمرارية تنمية وتطوير قدرات كادر التدريب في المركز لما يتناسب مع مراحل وتطوير سياسة وخطط التنمية عن طريق التدريب المحلي والخارجي
١٢) تطوير المناهج التدريبية بما يتلائم ويـواكـب اهمية واهـداف البرامج التدريبية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإتباع احدث الطرق التدريبية الحديثة
١٣) متابعة التطورات الحديثه ذات العلاقة بالتدريب من خـلال عقد والإشتراك في الندوات واللقاءات والمجلات والمطبوعات التي ينظمها او تصدرها أي هئية او مؤسسة

دور المــرأة الــريفــية فـــي حمـــاية البـــيئة وتحـــسـينها

المهندسة/أفراح سعد المحفدي - مدير عام تنمية المرأة الريفية

يقدر معدل عمل المرأة الريفية في اليوم الواحد بما يزيد على ١٦ ساعة ، ويلاحظ الفرق بوضوح في أعباء المرأة الريفية فهي المنتجة الرئيسية للأغذية في العالم حيث أنها تشارك بكافة مراحل انتاج آلاغذية . كما ان المرأة تتحمل عبء العمل بالاضافة الى الانشطة المتصلة بانتاج الاغذية بتحمل مسؤلية إعداد الطعام وطهيه في نفس الوقت التي تقوم بدورها الاساسي في تغذية الابناء والعناية بهم . يضاف الى ذلك ان تدهور الاقتصاد قد ادى الى زيادة نصيب الاعباء الملقاه على المرأة بسبب هجرة الرجال بحثا عن اجور وفرص عمل افضل خارج القرية ، وهناك عدة عوامل تعوق الجهود التي تبذلها المرأة الريفية بزيادة حجم انشطتها المدرة للدخل والتي تحول دون وصولها للحصول على الخدمات واهم تلك العوامل الامية حيث تشكل عائقا رئيسيا وتساعد على تفشي الفقر حيث تصل نسبة الامية بين الاناث في الريف الى حوالي ٨٥ ٪ .

اهتم الإسلام بوضع الأسس والضوابط التي تكفل حماية البيئة وصيانتها من خلال القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم والقواعد الفقهية الإسلامية التي اجتهد فيها علما المسلمين حيث نجد الكثير من التوجيهات التي تدعو الى المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية وحسن استغلالها وتحد في نفس الوقت من استنزافها وتدميرها وهذا ما يتفق مع الهدف الاستراتيجي للقرار البيئي .

كما يدعو الإسلام للمحافظة على الأنــواع المختلفة للكائنات التي خلقها الله للإنسان ليستفيد منها وليتمتع بجمالها حيث ان استمرار تواجد الإنسان مرتبط بتواجد التنوع البيولوجي وحماية التنوع البيولوجي مسؤلية مشتركة بين جميع افراد المجتمع ويتم حفظ التنوع البيولوجي عن طريق استراتيجية المناطق المحمية وهي تنظيم وادارة مناطق طبيعية يتم منها حماية التراث الطبيعي بكل اشكالة حيث يمنع فيها الصيد اواقتلاع الاشجار اوالرعي الا في حدود ضيقة من اجل التوازن البيئي في المحمية .

ومن هنا نؤكد ان كل سلوك بيئي جيد هو سلوك اسلامي وان عدم الالتزام بالمحافظة على البيئة او افسادها من قبل افراد المجتمع فيه مخالفة شرعية ، وتأكيدا على ذلك فمن احاديث الرسول (ص) (ما من مسلم يغرس غرسا فيأكل منه طيرا او حيوانا او انسانا الا كان له به صدقة) الاحاديث التي تدعو الى الاستزراع والتخضير ، وفي الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار) تؤكد على منع التدخين والفساد في أي مكان وزمان ، ويقول الحق تبارك وتعالى (وكلوا واشربو ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين) والتي تدعو الى الاعتدال ومحاربة الاسراف والتبذير .

ولنتحدث بتوسع على سبيل المثال عن دور المرأه الريفيه في البيئه المنزليه والمياه وذلك لما لهما من اهميه كبيره .

١-اولاً:- البيئه المنزليه:-

للمرأه دور في الاقتصاد والاستهلاك والادخـار العائلي فهي تلعب دورا مكملا في الانتاج العائلي الريفي وهي المسئوله عن المخازن العائليه الاستهلاكيه والانتاجيه ويـزداد دور المرأه كثافه كلما صغرت الحيازه الزراعيه للاسره وانخفض دخلها واعتمدت على العمل العائلي غير المدفوع الأجر ولتوعية المرأه اهميه كبيره للحفاظ على بيئه سليمه خاليه من الامراض والتلوث والقيام بحفظ الاغذيه بشكل صحي. وتقليل استخدام المواد الكيماويه مثل مواد التنظيف وغيرها وكذا التأكد من تاريخ صلاحية الأدويه وحفظها في أماكن جافه -بارده وبعيده عن متناول الاطفال .

كما تقوم المرأه الريفيه الى جانب دورها الجذري في تربية الاجيال القادمه بممارسة العديد من الانشطه الانتاجيه التي تدر دخلا اضافيا للاسره مثلا في صناعة الأوانـي الفخاريه وغزل الصوف والاستفاده منه في صناعة الشمائل والمفروشات وجمع اوراق والياف بعض النباتات لصناعة السلال وعمل الزنابيل والتور وكذا صناعة الجبن وبيع البيض والدجاج وغيرها.

كما تقوم المرأه في الغالب ببناء الاكـــواخ بمساعدة الرجل حيث تقوم بتزيينه وعمل زخارف بسيطه ويعتبر البناء الطيني مكانا صحيا لانه يقوم بامتصاص مقدار من الرطوبه وبالتالي تكون الرطوبه النسبيه مابين (٥٠-٦٠ ٪) اذ انه اذا وصلت الرطوبه الى ٧٠٪ ينمو العفن واذا انخفضت الى ٢٠٪ يحدث الجفاف في الاغشيه المخاطيه للقاطنين وبالتالي يصبحون عرضة لهجوم البكتيريا على اجسامهم.

جدول يوضح الطلب على المياه وتوقعاتها في اليمن خلال الفترة من ١٩٨٠م-٢٠١٠م

السنة	كمية ونوع الطلب على الماء (مليون م٣)		
	للشرب	للزراعة	اجمالي الطلب
١٩٩٨م	٩٨	١٦٠٠	١٦٩٨
١٩٩٠م	٢١٦	٢٥٠٠	٢٧١٦
٢٠٠٠م	٣٦٠	٣٢٥٠	٣٦١٠
٢٠١٠م	٦٤٠	٤٠٠٠	٤٥٧٢

٢-المياه :

تمتد الجمهورية اليمنية على مساحة (١٦٦٨٥٨) هكتاراً حسب احصائيات ٩٨م وهي تمثل حوالي ٧٧٪ من المساحه الكلية لليمن وما يقارب من ٦٠٪ من اراضي اليمن غير مروية والمتبقي ينقسم الى ٢٩٪ مراعي و ٦٪ اراضي زراعية و ٥٪ غابات وتقدر الاراضي المعتمدة على الري بحوالي ٥٤٪ مقابل ٣٥٪

من الأراضـــي تـــروى بالآبار و ٢٪ بمياه الينابيع و ٩ ٪ بمياه الفيضانات والسيول (الوديان) ويتعرض حوض المياه الجوفية لمخاطر الجفاف في معظم مناطق اليمن حيث يصل متوسط نصيب الفرد سنويا إلى ١٥٠م٣ يقابلة ١٢٥٠م٣ كمعدل متوسط للفرد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا و٧٥٠٠م٣ كمعدل عالمي ونلاحظ انه خلال القرن العشرين تتجلى مظاهر تدهور الممارسة الغير رشيدة لموارد المياه التي تعاني من استنزاف وضخ جائر للمياه الجوفية

- يعتبر الماء عصب الحياه ونجد انه في مناطق لا تتوفر لديهم مياه نقية او عذبة كما ان زيادة استخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية عمل على زيادة تلوث البيئة والمياه الجوفية والسطحية حيث اصبحت المناطق الريفية تعاني من محدودية مصادر المياه نتيجة لتلوثها واستنزافها .كما ان بعد مصادر المياه النقية عن المنزل في مناطق وعدم توفرها في مناطق اخرى يؤدي الى زيادة الأعباء على المرأة حيث وانها المسؤلة عن نقل المياه وتعرض افراد الاسرة الى الاصابة بالامراض حيث تقوم المرأه بجلب المياه للبيت اكثر من مره في اليوم (غالبا ثلاث الى اربع ساعات يوميا) .

يعتبر بعد مصدر المياه النقي على المنزل عاملا في زيادة الاعباء عليها وبالتالي قيامها بنقل واستخدام المياه القريبة والتي تكون في الغالب ملوثة كما تقوم بنقل مياه اكثر تلوثا لاستخدامها في غسيل الملابس وغيرها كما ان

التوصيات :-

•اعـداد كـوادر نسائية متخصصة في مجالات حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل على الاستفاده من خبرات النساء الريفيات وتفعيل دورهن.

• انشاء مراكز تدريبية لانشطة التعليم والتدريب للمرأة الريفية على ان تجهز بالادوات والوسائل التعليمية لعقد دورات تدريبية مستمرة تعمل على مساعدة النساء في تعلم قضايا البيئة ومشاكلها وترشيد استخدام المياه والطاقه .

الخاتمة :

للمراة دور ايجابي يجب الاستعانة بها وعـدم الإقـلال من شأنها في تنفيذ الارشادات فهي تتمتع بالصبر والاصرار على تحقيق اهدافها واثبات كفاءتها ويجب ان يكون للمراة فرصة متساوية مع الرجل للاشتراك في القوى العاملة بأجر في برامج كالري وغـرس الاشجار وغير ذلـك من البرامج الضرورية البيئية الحضرية الريفية ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز اجهزة التعاون الاقتصادي الدولي في استكشاف موارد المياه ومكافحة التصحر والكوارث البيئية الاخرى .

واريد ان اوءكد بأن الاهتمام بدور المراة الريفية لا يعني اهمال دور الرجل او التقليل من شأنه فالرجل والمراة شريكان في حماية البيئة وتحسينها .

وفي الختام لابد من التأكد انه بالرغم مما تم ذكره في هذه الورقه إلا أن هناك العديد من الانجازات والنجاحات التي تحققت في اليمن والتي مثلت قاعدة امل لحمايه البيئه والعمل على تحسينها ولعل بعض محاور هذا البحث تمثل وقفه هامه لمراجعة كافه اوضاع وادوار المرأه الريفيه في حماية البيئه وتحسينها بغرض تحديد الاخطاء وتصحيحها والخروج بتوصيات اكثر وضوحا من اجل توفير بيئه افضل ليس لنا فحسب بل للاجيال القادمه من بعدنا.

البن العربي حمل اسم اليمن إلى كل أنحاء العالم

تحتل شجرة البن أهمية استثنائية في ذاكرة اليمنيين ، وثمة إجماع يجعل من هذه الشجرة وثمرتها الشهيرة في موقع المحصول الوطني الأول . وفضلاً عن القيمة الاقتصادية لشجرة البن ، ثمة قيمة تاريخية ومعنوية لهذه الشجرة ، فمن خلال محصول البن سجل اليمن حضوراً متميزاً على المستوى العالمي منذ أوائـل القرن السادس الميلادي باعتباره المصدر الأول للبن من خلال ميناء المخاء الذي حمل البن اسمه إلى كل أنحاء العالم . إلا أنه ولأسباب عديدة حدث تراجع كبير في حجم إنتاج البن في اليمن سرعان ماجعلة يبدو هامشياً بالنسبة لمحاصيل أخرى مثل القات الذي انتشرت زراعته على نطاق واسع بسبب سهولة زراعته وملاءمته المناخية ومردوده الربحي السريع والكبير .

الوضعية الراهنة

هناك بالتأكيد أسباب كثيرة أيضاً ساهمت خلال العقود الماضية في تراجع زراعة شجرة البن لعل أهمها: ندرة المياه ، وتخلف الأساليب المعتمدة في زراعته وقدم عمر الأشجار وعدم كفاءة المكافحة الحيوية والكيمائية للآفات التي تؤثر سلباً على نمو أشجار البن فضلاً عن مشكلة تفتت الملكية وعدم اعتماد أساليب التقليم الدوري الحديث لشتلات وأشجار البن وتخلف أساليب التسويق والتصدير مماقلل إلى حد كبير من الأهمية الاقتصادية للبن لدى معظم المزارعين وألجاهم إلى زراعة بدائل أخرى أهمها القات ، غير أن جودة البن اليمني جعله يحتفظ بموقعه كأفضل أنواع البن المنتجة في العالم ، وحرصت الكثيرمن الشركات على إطلاق اسم موكا (المخاء) على البن الذي تسوقه وخلال السنوات الأخيرة أبدت الحكومة أهتماماً كبيراً بالبن ، واعطت الأولوية لزراعته والعناية به ، وإعادة الاعتبار لمكانته كأحد أهم المحاصيل النقدية في اليمن وقد أنعكس هذا الاهتمام في الزيادة الملحوظة للمساحة الزراعية وحجم الإنتاج حيث تشير تقارير وزارة الزراعة والري إلى أن إنتاج البن زاد خلال الأعوام الثلاثة الماضية عن أثني عشر ألف طن بزيادة تقدر بأكثر من ستة الاف طن عن إنتاج عام ١٩٩٧م فيما وصلت المساحة المزروعة بأشجار البن خلال الفترة نفسها إلى ثلاثة وثلاثين ألف هكتار ، بزيادة تصل إلى أكثر من تسعة الاف هكتار عن المساحة المسجلة عام ١٩٩٧م .

مناطق زراعة البن

يزرع البن في أقاليم مختلفة في اليمن ، ويزرع بصورة رئيسية على ارتفاع يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ١٧٠٠ كيلو متر فوق سطح البحر في الأودية التي تنحدر من المرتفعات الغربية والوسطى والجنوبية وفي المدرجات الجبلية خصوصاً في سلسة الجبال الغربية المطلة على تهامة ، حيث تتراوح كثافة المساحة المزروعة بالبن مابين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ شجرة في الهكتار الواحد ،

ويتراوح إنتاج الهكتار الواحد مابين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ كيلو غرام ، وهذة المناطق نمثل نحو ٤٠بالمائه من المساحة المزروعة في اليمن . ويعد المناخ الدافىء الرطب ، مع توافر القدر الكافي من المياه ، مثالياً لنمو البن ، ونظراً لافتقاد معظم البيئات التي تزرع فيها شجرة البن في اليمن إلى جانب أو أكثر من شروط النمو فإن المزارع اليمني استطاع مع مرور السنين ان يكون خبرة كبيرة في التعامل مع شجرة البن ورعايتها ضمن اجواء تضمن الها افضل شروط الانتاج واعتمد في سبيل ذلك تقنيات معتبرة في زراعة هذة الشجرة .

دراسات متخصصة

وتفيد الدراسات التي اعدها الخبراء من منظمات عربيه ودولية معنية بالزراعة ان اليمن يعد البلد الوحيد في العالم الذي تزرع فية شجرة البن في ظل الظروف لاتتماثل مع الظروف المناخية التي تزرع فية اشجار البن في مناطق اخرى من العالم ، حيث يغلب على بيئة زراعة البن في اليمن ندرة المياه وعدم كفايه التربة في خزن القدر الكافي من هذه المياه ، ورغم ذلك يتمكن المزارع في هذا البلد من الحصول على افضل انواع البن للحصول على افضل انواع البن في العام والمعروف بالبن العربي وغالباً ما يلجأ المزارع الى اساليب لاتخلوا من البراعة وخصوصا ً اثناء الرعايه الاولية لشتلات البن حيث يقوم باحداث فجوات تتمتع بالعمق الكافي ، ثم يضع الشتلة في الفجوة ويحيط الفجوة بسياج محكم من الاحجار ويزرع ضمن المساحة التي خصصها لشتلات البن اشجار حراجية لتوفير الاجواء الرطبة وحماية اشجار البن من البرد القارس ثم يتعهدها بالري الكافي ويظل يرعاها حتى تنمو الى المستوى الذي يمكنها من مقاومة المخاطر البيئية والحيوانية .

مشروع التنمية الريفية بالمشاركة - ذمار

ملحق خاص

أرقامٌ ..شاهدةٌ على ما تم إنجازه

مشروع التنمية الريفية بالمشاركة -ذمار وإنجازات ثلاث سنوات مضت

م	المكون	الأنشطة	العدد / المنفذ	ملاحظات
١	مكون تنمية المجتمع	اختيار الوحدات القروية المستهدفة	١٣٣	على أساس معايير الفقر
		المشاركة في التخطيط من قبل المستهدفين	١٥٨٤٢ مزارعاً	٤١% نساء
		خطط التنمية القروية	٣١	--
		تشكيل لجان التنسيق المشتركة	١١	في ١١ مديرية
		تشكيل لجان التنمية المجتمعية	٥٦	٣٧٤٢ عضواً وعضوة
		فصول محو الأمية المنفذه في الوحدات القروية	١٤٣	٣١٣٦ امراه و٤٨ رجلاً
		مشاريع البنى التحتية (مياه ، مدارس ، طرق ، وحدات صحيه)	٧٥	٩٠٨٢ أسرة مستفيدة
		تشكيل ومساعدة لجان مستفيدين من المشاريع	١٢٦	٣٣٩ عضواً وعضوه
٢	مكون تنمية الزراعه والميشية والبيئة	تشكيل جمعيات زراعية ومالية	١٥	٩٨٠ عضواً وعضوه
		تشكيل مجاميع زراعية وبيئية ومالية	٦٢٧	١٦٦٠ عضواً وعضوه
		تدريب ودعم أعضاء المجاميع الزراعية	٦٢٦	قادة قرويون رجال ونساء
		إعداد واصدار رسائل إرشادية للمزراعين	٩٧	١١٨٥٨٩ نسخة وزعت
		تقديم خدمات الإرشاد الزراعي في الوحدات القروية	١٢,٦٩٧ مزارعاً	منهم ٣١٢١ نساء
		انشاء مزراع خضار وفاكهة + مساكن إيواء الماشية	٣١+٢٨	٢٠ + ٣١ مستفيداً
		انشاء حقول نوعية للحبوب والبقوليات + حقول بن	٢٠٦+٢٥٧	--
		إنشاء خزانات حصاد مياه لري اشجار البن	١٠٠	--
		زراعة شتلات بن للمزراعين الفقراء	٢٥,٣٦٢	في ٢٠٦ مزرعة
		إدخال تقنيات تنويع الدخل	٣١	٧١ مزراعاً ومزراعة
		إعداد وبث برامج إذاعية زراعية واجتماعية موجهة	١٧٠	إذاعة صنعاء
		إنشاء سدود صغيرة	٦	--
		تركيب انظمة ري بالأنابيب	٣٤٧٠ متراً	--
		تركيب شبكات ري حديث	٢٠	--
		تركيب جابيونات لحماية ضفاف الوديان	٣م٢٨٤٠	١٠٣ هكتار مستفيدة
		صيانة مدرجات زراعية	٨١ هكتاراً	--
		إعادة تأهيل المراعي	١١٩ هكتاراً	--
		زراعة شتلات وشجيرات رعوية	٣١,٨٥٨	شتلة
		تشكيل ودعم مجموعات إدخار وإقراض نسائية	١١١	٢٧٢٢ عضوة
٣	مكون المساعدة الفنية والتدريب	التعاقد مع خبراء محليين للتدريب في المجالات المستهدفة	٨٣ خبيراً	
		تنفيذ دورات تدريبية أساسية وتنشيطية مختلفة	٧٢	١٦٧٣ مشاركاً ومشاركة
		عقد ورش عمل مراجعة سنوية ونصف سنوية	٩٩	٣٧١٧ مشاركاً ومشاركة
		عقد ورش عمل في التقييم الريفي التشاركي	١٣٣	١٩٧٠ مشاركاً ومشاركة
		عقد ورش عمل لتقوية الروابط بين فريقي الإرشاد والبحث	٤	٥٦ مشاركاً ومشاركة
		تنفيذ اجتماعات إرشادية + ايضاحات حقلية	٢٠٣٨+٢١٧٣	٤٤,٠٠٢ مزارع ومزارعة
		التعاقد مع خبراء دوليين للتدريب لدعم مكونات المشروع وتنفيذ الدراسات	٨	--
		تدريب عدد من موظفي المشروع في الخارج	٦	في ٧ دورات
		تنفيذ دراسات موضوعية ومهمات تدقيق سنوية	٨	--
٤	مكون إدراة المشروعات	تنفيذ اجتماعات مع لجنة تسيير المشروع	٩	--
		عقد الاجتماعات مع موظفي المشروع	دورية	--
		اعداد خطط عمل وموازنات للمشروع	٤	--
		إعداد دراسات تقييمية وموضوعية وورش مراجعة	--	--
		إعداد تقارير الانجاز المالية والمادية سنوية ونصف سنوية	٣ سنوات	--
		إعداد وتوقيع عقود تنفيذ تدخلات المشروع	٣٠٦	--
		إدارة أعمال وأنشطة المشروع المختلفة والاشراف عليها	--	--

المنهجية التشاركية ودورها في التنمية

م / عبدالكريم عبدالله الإرياني
مدير عام مشروع التنمية الريفية بالمشاركة- ذمار

استعمل حديثاً مفهوم المشاركة بشكل واسع في العملية التنموية مثل إشـــراك المستفيدين المستهدفين في إدارة المشاريع وإشراك المجموعة المهمشة بشكل أكبر في حياة المجتمع المحلي على ضوء ذلك يتحدد مفهوم المشاركة المجتمعية بأنها عملية إسهام الأفـراد بإرادتهم في أعمال تهم مجتمعهم وتزيد من إمكانياتهم في وضع وإستغلال الفرص التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية ظروفهم المعيشية ووضعهم المجتمعي سواء كان هذا الإسهام بالمال أو الجهد أو الرأي وبناءًا على التعريف السابق فإن المنهجية التشاركية هي لب العملية التنموية حيث أصبح النهج التشاركي بين المجتمع المحلي والجهات المنفذه للمشاريع من أكثر وأهم الوسائل المتبعة على المستوى الدولي في إعداد الخطط والبرامج الهادفة لتطوير المجتمعات وتحسين أوضاعها . حيث أثبت هذا النهج جدواه في كثير من المجالات من خلال تحقيق العديد من الخدمات لأفراد المجتمع بناءًا على الأولويات التي تم وضعها مـن قبل المجتمع المعني بالتعاون مع الكوادر الفنية فمن ميزات هذا النهج أننا نستطيع تشخيص مشكلات المجتمع المحلي وتحديد الإحتياجات بما يتوافق وأهداف ومكونات المشاريع التنموية ذات الصله كذلك عند إشراك المجتمع المحلي في العملية التنموية إبتداءً من المراحل الأولى فإننا بالتأكيد سنستفيد منهم ومن معارفهم المحلية في تحليل مشكلاتهم والبحث عن أنسب وافضل الحلول لها بل ونضمن ديمومة واستمرارية الأنشطة والبرامج المنفذه لما بعد إنتهاء المشروع واذا أمعنا النظر قليلاً بهذه المنهجية لوجدنا أنها تختلف عن بقية المنهجيات بكونها تبدأ من القاعدة (المجتمع المستهدف) وانتهاءاً بالقمه (صناع القرار) وغيرها يبدأ بالعكس والتي قد لاتلبي الجزء اليسير من احتياجات المجتمع المستهدف اما المنهجية التشاركية فإنها طبعاً ستساعد صغارالمزارعين المنتجين للإرتقاء بمستوى انتاجهم الـزراعـي ودخلهم الصافي ومـن هنا حرصت الحكومة على الوصول لهذه الفئة من المزارعين والمنتجين والفئات الأكثر فقراً عبر إعتماد هذه المنهجية التشاركية إيماناً منها بأن النهج التشاركي يساهم بشكل كبير في القضاء على الفقر الريفي الـذي تعاني منه المجتمعات الريفية مما سيحسن من معيشتهم وبصفتي مديراً عاماً لواحد من المشاريع الإنمائية التشاركية لاحظت الفرق الشاسع بين هذه المنهجية التي تلبي الاحتياجات الاساسية الإرشادية للمزارعين الفقراء الأكثر حرماناً وغيرها من منهجيات العمل التي كانت سائدة ومـازال بعضها للأسف حتى اليوم إن التوجيهات الكريمة لرائد التنمية الزراعية والريفية فخامة الأخ رئيس الجمهورية للحكومة بضرورة تحسين الحياه المعيشية للسكان خصوصاً في الريف يقودنا لفهم أعمق لكيفية تحقيق تنمية تشاركية قائمة وذلك عبر توجيه العاملين في التنمية إلى مصادر المعلومات الضرورية وبشكل خاص اولائـك الذين يشغلون عملية تنطوي على تحمل مسئولية مباشرة في تصميم البرامج والتنفيذ والإدارة إذ أن من يتحملون المسئولية المباشرة لعملية التنمية يـدركـون الوضع المعيشي لمن سيتم إستهدافهم وبالتالي يدركون إختيار أنسب الطرق للوصول لهذه الفئة على أن يأخذ البعد الأقتصادي موقعه الصحيح والمناسب عند التصميم والتخطيط والتنفيذ لنصل في نهاية المطاف للفئة المستهدفة بأقل كلفة ممكنة وبما أن المنهجية التشاركية مفيده جداً عند إختيارها كطريقة تنموية الاانها قد تكون عكس ذلك تماماً إذا أسيئ فهمها خصوصاً اذا أهمل الجندر(النوع الاجتماعي) في عملية التنمية حيث يمكن القول أنه لاتشارك حقيقي في أي عملية تنموية مالم يؤخذ في الحسبان إدماج النوع الاجتماعي في التنمية فتنمية الرجل وحده أو المرأة وحدها ولو أخذ في الحسبان (المنهجية التشاركية) الا أن هذا الوضع لن يكتب له النجاح كما أن عنصر التنمية المكلف بالتنفيذ في هذا الوضع لن يكون مؤثراً ومتأثراًبالمستهدفين اذا لم يؤخذ في الحسبان جندرة العنصر التنموي لنضمن المحافظة على عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية سائدة لأنها السبيل الوحيد للولوج بعمق لفئة المستهدفين لإحداث تنمية شاملة فيها جوانب إقتصادية واجتماعية أن المتأمل لهذه المنهجية بعين المسئولية سيجد فيها المخرج الحقيقي لمشاكل وهموم الفقر الريفي بل إن الممارس لهذه المنهجية سيدرك معنى الحقيقه التشاركية التي قادته لديمومة واستمرارية أنشطتة التي قد يخشى على ضياعها وانتهائها في حال كان التنفيذ بغير النهج التشاركي إنناف مشروع التنمية الريفية بالمشاركة لمحافظة ذمار رأينا بل لمسنا هذا الوضع ومخرجاته ولسنا مبالغين بهذه المخرجات بل نؤكد موقنين على استدامة هذه المخرجات التي لامست هموم وتطلعات الفئات المستهدفة، صحيح أن أغلب هذه المخرجات بسيطة جداً بل ومتواضعه إلى حدما وذلك من منظورنا والقارئ الكريم لكن هذه المخرجات في نظر اصحاب الشأن (المستهدفين) كبيرة جداً بل إنها في نظر هم قد حسبت سابقاً من المستحيل تحقيق هذا النشاط أو ذاك . صحصح أننالم نصل بعد لتحقيق الهدف النهائي والعام لمناطق الاستهداف لكننا عازمون في الوصول الية بهذه المنهجية ليصبح المستحيل واقعاً معاشاً وملموساً عبر إشـراك المستهدفين في كل مرحلة من مراحل العمل الدؤوب والمتواصله بماسيعود على هذه المجتمعات بالخير في كل شئون حياتهم مستمدين العون بعد الله تعالى من كل الجهات والمسئولين وعلى رأسهم فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله الذي يعطي تنمية المجتمعات الريفية جل إهتمامه.

ملحق خاص

مصطلحات تنموية

إعداد
م / صلاح احمد المشرقي
منسق الإعلام التنموي بالمشروع

التخطيط:-

هو أسلوب أو منهج علمي يهدف إلى حصر ودراسة وتصنيف كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة على كافة المستويات في منطقة ما ، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المنشودة خلال فترة زمنية معينة قصيرة (١ - ٣ سنوات) أو متوسطة المدى (٥ - ٧ سنوات) أو طويلة المدى أو ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي (١٥ -٢٥ سنة) لتحقيق التنمية وزيادة الإنتاج بهدف رخاء المجتمع ورفاهيته من خلال سياسة معينة وواضحة تنفذ في فترة زمنية محددة.

الاستراتيجية:-

هي مجموعة متكاملة من الخيارات والتوجهات المترابطة والمتسقة المستهدف تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحولات الهيكلية على المستوى الوطني، أو على مستوى محافظة أو على مستوى قطاع معين أو جهة معينة، وتحديد أساليب استخدام الموارد المتاحة لضمان تحقيق مجموعة أهداف محددة

الخطة التنموية:-

هي عبارة عن برنامج عمل للنهوض بالمستوى المعيشي يتضمن مجموعة من الأهداف المتناسقة والسياسات والإجـراءات المتكاملة المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف.

الخطة التنفيذية:-

هي إطار عمل يتضمن مجموعة من الإجراءات المطلوب تنفيذها من قبل كل وزارة أو جهة حكومية أو مشروع تنموي في نطاق الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية، خلال مدة زمنية محددة، ويتضمن ذلك بالإضافة للأهداف العامة، والسياسات، والأهداف المحددة، مجموعة البرامج والمشروعات المعتمدة في الخطة.

القضايا الأساسية:

هي المشكلات العامة التي تظهر خلال فترة تنفيذ الخطة الفنية نتيجة لما قد يجابه عملية التنفيذ من معوقات، أو مشكلات ويكون لها تأثير سلبي يؤثر على معدلات الأداء ولم تؤخذ بالحسبان عند وضع الخطة التنفيذية بالنسبة (للحكومة أو مشروع تنموي).

سنة الأساس:-

هي السنة السابقة على بدء تنفيذ الخطة التنموية (مثلاً سنة ٢٠٠٤م هي سنة الأساس للخطة التنفيذية العامة لمشروع التنمية الريفية بالمشاركة - ذمار ٢٠٠٥-٢٠١١م). وعلى هذا تكون الأرقام الخاصة بسنة ٢٠٠٤م هي الأرقـام التي تنطلق منها الخطة التنفيذية العامة باتجاه تطويرها وتنميتها في كل سنة من سنوات الخطة، وإليها تقاس التنمية المطلوبة لكل رقم مخطط في كل سنة من سنوات الخطة.

الهدف العام(الغاية) :-

وهو عبارة عن بيان عام بما نرغب في تحقيقه في قطاع معين أو قطاعات مشتركة مدرجة ضمن نشاط جهة معينة (مشروع تنموي مثلاً) خلال مدى زمني محدد، ومثال ذلك:

استئصال الفقر والجوع الحادين
محو أمية النساء الريفيات
تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

الهدف المحدد(الغرض، الهدف المباشر):-

يمثل الهدف المحدد النتائج الكمية المحددة المراد تحقيقها خلال وقت معين بواسطة سياسة أو إجراءات معينة.

فعلى سبيل المثال فإن الأهداف المحددة التي يتم تنفيذها من خلال السياسة المشار إليها أعلاه والتي تحقق الهدف العام هي:

أمثلة الأهداف المحددة:

- تخفيض محو أمية النساء الريفيات المستهدفات بنسبة٦٠٪ بنهاية عام ٢٠١٠م.
- رفع نسبة الدخول للمزارعين وتحسين مستوى المعيشة للمستهدفين (٩٠٪) بنهاية الخطة.
- رفع نسبة الحيوانات المعالجة والمحصنة من الأمراض في مناطق التدخل بنسبة (٨٠ ٪) بنهاية الخطة.
- رفع نسبة وعي المزارعين المستهدفين بأهمية التدخلات الإرشادية في مجال معين بنسبة (٨٥ ٪) حتى نهاية الخطة .

الاهداف الكمية:-

وهي الاهداف التي يمكن معرفتها وحصر نتائجها بسهولة، لأنها ذات طبيعة كمية .

الأهداف النوعية:-

الأهداف التي يصعب حصر نتائجها وهي التي تركز على التحليل الكيفي لأنها ترتبط غالبا بأبعاد اجتماعية لا يمكن قياسها بسهولة مثل:

- تمكين الفقراء المنتفعين بالمشروع من المشاركة في عملية اتخاذ القرار في مجالات اهتمامهم.
- تمكين المستهدفين حسب الجنس من نشر الوعي بمنهجية النوع الاجتماعي

الإجراءات :

هي مجموعة الأوامر والقرارات الإدارية التي تتخذها الحكومة أو الجهة (مشروع تنموي مثلاً) لمواجهة أية مشكلات تعترض سير تنفيذ البرامج أو المشروعات التي تقوم بتنفيذها الجهة أو لتسهيل عملية التنفيذ أو لتغيير التوجهات وفقاً للتطورات الراهنة.

البرنامج:

البرنامج مجموعة من المشاريع والأنشطة المترابطة ذات الطبيعة الواحدة والتي تم تصميمها بصورة محددة لتحقيق أهداف الخطة.وينطوي هذا التعريف على الآتي:

وجود مشروع أو أكثر لتحقيق هدف معين
ارتباط المشاريع

أمثلة البرامج :-

برنامج إنشاء وتأسيس حقول البن في مناطق محددة

وينقسم البرنامج إلى برامج فرعية منها على سبيل المثال:

البرنامج الفرعي لبناء خزانات لحصاد مياه الأمطار في نطاق البرنامج العام لتأسيس حقول البن).

المشـروع:-

يعتبر المشروع برنامجاً على المدى القصير، أو نشاطاً مستقلاً ضمن برنامج ، أو برنامجاً فرعياً ، كإنشاء حواجز مائية معينة ضمن برنامج إنشاء السدود والحواجز المائية ، أو نشاطاً معيناً كتدريب (٦٠) مرشداً ومرشدة محلية ... الخ

البيانات:

هي المعطيات البكر والأرقـام والصورالواقعية المرتبطة بمنطقة الاستهداف كما هو أو كما يعتمل فيه من أحداث وأفعال ومتغيرات. أي أنها المادة الخام التي تجمع بناء على ما يحصل من أفعال وأحداث بطريقة تسجيلية بحتة وبالتالي تعتبر الحاضنة الأساسية لمعطيات أرقى وتؤخذ هذه البيانات بعدة طرق ووسائل منها التعلم والعمل بالمشاركة والتقييم الريفي السريع ... الخ

المعلومات :-

هي المعرفةوالأفكارالمستخلصة من البيانات السابقة أي هي عبارة عن بيانات مرتبة ومعدة للاستخدام من قبل المستفيدين منها لغرض معين وفي وقت محدد ومن شأنها أن تؤدي إلى زيادة المعرفة والوعي والمساعدة على اتخاذ القرارات الصائبة في النشاطات والمجالات المختلفة.

هي الأدوات التي يقاس بها التطور الذي بلغته التنمية في قطاع ما خلال فترة زمنية معينة. والمؤشرات عبارة عن توصيفات معينة ومقاسه لظاهرة أو عملية اجتماعية تتيح الحكم على حالتها أو ميلها وتتجدد إحصائيا في هيئة منظومة

المؤشرات:

هي الأدوات التي يقاس بها التطور الذي بلغته التنمية في قطاع ما خلال فترة زمنية معينة. والمؤشرات عبارة عن توصيفات معينة ومقاسه لظاهرة أو عملية اجتماعية تتيح الحكم على حالتها أو ميلها وتتجدد إحصائيا في هيئة منظومة

تحليل الأداء:

هو دراسة مدى مطابقة المحقق مع المستهدف خلال فترة زمنية معينة، ومعرفة العوامل المؤثرة على تحقيقه والحلول المناسبة لها.

التقييم:

هو قياس مدى نجاح البرنامج بالنسبة للأهداف التي وضعت له والإنفاق الذي حدد له وكذلك بالنسبة لعناصره ومستوى الأداء والتوقيت الذي افترض لتنفيذه . والتقييم وسيلة على ضوئها يمكن الكشف عن أخطاء الخطة أو تنفيذها وتعديل البرنامج طبقا للنتائج التي توصل إليها التقييم.

الترشـيد :

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واللازمة للتشغيل دون المساس براحة المستخدمين أو إنتاجيتهم أو المساس بكفاءة الأجهزة والمعدات أو إنتاجها.

الإعلام الزراعي الموجه

إصـــــدارات إر شـــــادية متـــــميزة تـــخـدم مكـونات المشـــروع

تكتسب المطبوعات الإرشادية المختلفة أهمية بالغة في العمل التنموي الزراعي والريفي كواحدة من أهم رسائل الإعلام الجماهيري لنقل وإيصال المعلومات والمعارف والرسائل الإرشادية إلى جمهور المستهدفين ورفع مستوى الوعي الزراعي والبيئي الريفي في اوساط المزارعين والسكان الريفيين بما يحقق أهداف المشروع في مجال تنمية الزراعه والبيئية والمعيشية والتنمية المجتمعية عموماً وانطلاقاً من اهتمام المشروع بهذا الجانب من خلال مكون الإعلام الزراعي الموجه فقد شهد في السنوات الثلاث الماضية إعداد وإصدار سلسلة من الأدلة والكتيبات والنشرات والملصقات الإرشادية في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والبيئة والتنمية المجتمعية والمرأة الريفية وغيرها ، وقد ركزت على الموضوعات والقضايا التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية مع توسيع نطاق الفئات المستهدفة لتشمل المزارعين ، والمرشدين المحليين ، والقاده الريفين ، وأعضاء المجالس المحلي واللجان المجتمعية والسكان الريفين وقد قام بإعداد ومراجعة هذه المطبوعات الإرشادية عدد من الاخصائيين والباحثين والإرشاديين المتخصصين يمثلون جهات عده(البحوث الزراعية بذمار ، الإدارة العامة للإرشاد والإعلام الزراعي بالوزارة ، جها الإرشاد الزراعي بمكتب الزراعه بالمحافظة ، إضافة إلى اخصائيي المشروع)

وقد تم توزيع هذه المطبوعات على الفئات المستهدفة في جميع الوحدات القروية المستهدفة بمحافظة ذمار .

ومن أهم هذه المطبوعات والإصدارات الإرشادية :

أولاً : الأدلة والكتيبات الإرشادية :

١- الدليل الإرشادي في تحسين انتاجية محاصيل الحبوب
٢- الدليل الإرشادي في صحة ورعاية الحيوان ونحل العسل
٣- الدليل الإرشادي في إدارة الموارد الطبيعية
٤- الدليل الإرشادي في تحسين إنتاجية البن قيد التنفيذ
٥- الدليل الإرشادي في تحسين إنتاجية الفاكهة والخضار قيد التنفيذ

ثانياً : الملصقات الإرشادية :

١-أنظمة الري الحديث
٢-تحسين الممارسات الزراعية لمحاصيل الحبوب
٣-تحسين انتاجية الخضار
٤-تحسين انتاجية اشجار الفاكهة
٥-اعادة تأهيل المراعي والرعي الدوري
٦-المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية
٧-تحسين طرق الإيواء للحيوان
٨-التخطيط التشاركي
٩-صيانة المدرجات الزراعية والحفاظ عليها
١٠-تحسين ممارسات وتربية نحل العسل
١١- الأقراض والإدخار الريفي
١٢-حماية ضفاف الوديان من الإنجرافات وأهمية إستخدام الجابيونات
١٣-القرى البيئية النموذجية
١٤- تحسين ظروف التغذية للحيوان
١٥- في مجال التوعية البيئية
١٦-تحسين ممارسات المزارعين في رعاية وصحة الحيوان
١٧- إدخال أصناف محسنة من أشجار الفاكهة

تجربة إرشادية قائمة يكتبها مرشد محلي

المرشدون المحليون ودورهم الريادي في التنمية الريفية

تتميز الكثير من المناطق اليمنية الريفية بتضاريس صعبة للغاية ففيها الانحدار الشديد الذي يصل في بعض المناطق الى ٨٠٪ في المتوسط . لذلك عمد الإنسان (الأجداد) منذالقدم الى بناء المدرجات من اجل الحفاظ على التربه واستغلال مياه الأمطار والظروف المناخية المتنوعة فقام بزراعة تلك المدرجات بالمحاصيل المختلفة وتربية الحيوانات كما استفاد من الطبيعة الكثير حيث كانت الأرض وما أنبتت على ظهرها مسخرة لبقائه .حيث استطاع أن يسخر تلك الموارد لخدمته فاستخلص من أشجارها الزيوت اللازمة لوقود الإضاءه مواد التعقيم والتجفيف .. أستخلص منها أدوات العمل الزراعي .أستخلص منها الدواء للإنسان والحيوان معاً . ومواد الزينة والاسمنت (النوره القضاض) أستخلص منهاوالحبروالقلم وأقام التجارب والبحوث الزراعية وأدرك المعالم الزراعية وحددها وأوجد لكل صنف من أصناف المحاصيل ميقات معلوم كما أستطاع أن يحدد لكل منطقة الأصناف الذي يلائم مناخها بل أنه أوجد لكل جزء من المنطقة (العزله) مايلائمها من المزروعات .عرف كيف يزرع ويحافظ على التربه بخصوبتها .. زرع الأشجار الكبيرة وحافظ عليهاكمصدات للرياح القوية، زرع أشجار البن وحافظ عليها وزرع الأشجار الكبيرة فيها ليحميهامن البرد، عمل الكثير والكثير وعرف الكثير، قهر الطبيعة والجوع و عمق العلاقة بينه وبين الطبيعة كلٌ يبادل الأخر،و لونظرنا فقط الى هذا الانسان كيف استطاع ان يحافظ على ضفاف الوديان لوجدنا في الوديان أشجار ضخمة عملاقة قام بزراعتها في أماكن مختلفة من الوادي كي تحافظ على التربة وتهون (تخفف) من قوة تلك السيول والوديان العظمية ..الخ. وإن العمل المشترك و التعاون و تبادل الخبرات والعمل بروح المشاركة من قبل الجميع - جعل كل أفراد المجتمع في القدم يكونون أسرة واحدة بل كانوا كالجسد الواحد . فحققوا تلك الانجازات والنجاح و استطاعوا أن يتغلبوا على كل المعوقات والصعاب - بالرغم من الجهل الذي كان يسودهم والظلم الذي كانوا يتعرضون له والتسلط إلا أنهم أوجدوا ماتعجز عنه المجتمعات الحديثة القيام به في هذا العصر.

في العقود الأخيرة بدأ التغير المناخي أثره من قلة الأمطار والجفاف الذي أدى في بعض المناطق الى عدم تلبية الزراعة التقليدية لمتطلبات المعيشة فساعد على هجرة عدد كبير من أبناء المجتمع الريفي للعمل في المدن - غياب الوعي والإرشاد في العقدين الأخيرين جعل الإنسان يأخذ من الطبيعة دون أن يعطيها فقام بقطع الأشجار وإهمال القنوات التقليدية (الحاميات اعلى المدرجات)أدى ذلك الى جرف الكثير من المدرجات الزراعية وتدهور المراعي - إضافة الى قطع تلك الأشجار الكبيرة المزروعة على ضفاف الوديان فتحت الطريق للسيول والوديان إلى جرف التربة والمدرجات الواقعة على ضفافهاو الى انهيار بعضها كلي وجزئي - وكذلك إهمال العمليات الزراعية تدهور الحياة الفطرية والكثير من العوامل التي جعلت الإنسان يقف امام مشكلة يعجز عن حلها ناهيك عن الجهل وغياب الارشاد وغلاء المعيشة طوال الفترة الماضية.

المرشد المحلي :
عبد الملك حيدر الماجل
مديرية عتمة م/ ذمار

مما تقدم ذكره ندرك مدى أهمية دور المرشدين المحليين في إعادة بناء المجتمعات الريفية كما كانت عليه سابقاً وتلافي ذلك الموروث العظيم الذي خلفه الاجداد من الانقراض .

لاأنكر الاهتمام خلال العشرين سنة الماضية بالمناطق الريفية من قبل جهات الاختصاص إلا أن ذلك الاهتمام قد اقتصر على بعض المدخلات العملاقة مثل الطرقات وبعض مشاريع البنية التحتية إلا أنها لم تعالج المشكلة واستمر الوضع كما هو .قد يستغرب القارئ حين أقول بأن المشكلة قد تضاعفت لماذا؟ لان الإنسان تعود على الاتكاليه وحرم من المشاركة في معالجة مشاكله وتحديد احتياجاته - وعدم معالجة مادمرته الطرق من تحويل مجاري السيول الى المدرجات الزراعية وتدميرها وعدم حماية تربتها الذي تزيد من مشاكل الوديان وغيرها.

فنحن كمزارعين أو مجتمع ريفي كنا بجاحة الى توجيه وإرشاد وبناء قدرات ووعي زراعي وبيئي وخدمات معيشية لا أقصد هنا التصدق علينا بشوله أو ثنتين من البر(القمح) أو قليل من المال أو بعض الأدوية وغيرها من الصدقات.

فنحن نحتاج فقط أولاً:- أن نحس بالمسئولية تجاه تنمية أنفسنا وهذا لا يأتي إلا بالإرشاد والتوعية وبناء القدرات وإحياء العمل التشاركي الذي كان أساس التنمية والتغلب على الصعاب منذ القدم . فإذا تحقق ذلك أدركنا مانريد وحددنا مانحتاج إليه وعرفنا مشاكلنا وتشاركنا جميعاً في حلها.

ثانياً:-بعد أن نصبح قادرين على إدارة مواردنا نحتاج الى الحافز الذي يمكننا من حل المشكلات التى تعترض عملية التنمية وأقصد هنا دعمنا بما لانستطيع القيام به والعمل الذي يفوق قدرتنا . فتفعيل المشاركة المجتمعية وإحياء التعاون بين أفراد المجتمع كفيل بإعادة توطيد وتعميق العلاقة بين الطبيعة والإنسان . فبناء قدرات الإنسان العقلية وتغيير اتجاهاته وإحساسه بالمسؤولية كل ذلك كفيل بتحقيق التنمية المجتمعية والقضاء على الفقر. بل إن الوعي بحد ذاته كفيل بالقضاء على الفقر - لأن الإنسان قادر أن يأخذ من الأرض مايريد كما كان عليه الأجداد لكن الجهل وغياب الإرشاد وغلاء المعيشة أهم العوامل التي أدت الى الفقر.

إن الآلية التى أنتهجها مشروع التنمية الريفية بالمشاركة والمتمثلة في تفعيل المشاركة المجتمعية ومشاركة المزارعين في حل مشكلاتهم - والذي بدأ في تمكين المزارعين باختيار مرشدين محليين وقام بتدريبهم لتقديم الخدمات الارشاديه للمزارعين في مجال المحاصيل - البيطره- النحل- البيئة .

وخلال فتره وجيزة حصل التغيير واستطاع المزارع أن يحل الكثير من المعيقات الذي كان يواجهها وأصبح يفكر ويخطط ويعمل ويطلب الخدمة من المرشد ويبذل المال مما انعكس إيجاباً على الإنتاج والتكامل الزراعي.

وخلال الفترة القصيرة لأعمال المرشدين المحليين إلا ان النتائج كانت أكثر من المتوقع فمثلاً:-

في مجال المحاصيل الزراعية قام مرشد المحاصيل بمشاركة المزارعين بحل كافة المشاكل في هذا المجال والنتيجة زيادة كبيرة في الإنتاج لكل المحاصيل : الذرة، زيادة في إنتاج البن ،إتساع الرقعة الزراعية لأشجار البن ، تنويع أصناف البقوليات والاستفادة منها، كان الإنتاج له قيمة عالية من الجودة والاهتمام بالعمليات الزراعية والتخفيف من استخدام الأسمدة الكيماوية وغيرها من الفوائد.

وفي مجال الثروة الحيوانية حصل الاكتفاء الذاتي من منتجات الأبقار والأغنام وتوفر بالسوق بأسعار زهيده ، عدم ظهور الإصابات والأمراض في الآونة الاخيره ، الاهتمام الكبير من قبل المزارع بالثروه الحيوانية وزيادة الإنتاج وتكاثرها يعكس دور الإرشاد في الجانب الحيواني.

وفي مجال النحل حصل زيادة في الإنتاج للعسل ، تكاثر خلايا النحل ،الاهتمام من قبل المزارع بخلايا النحل ، قلة الإصابات في خلايا النحل كل هذا يعكس أهمية الدور الذي يقوم به المرشد في هذا المجال.

ونأتي الى المرشدين البيئيين - فنجاح مرشدي الموارد الطبيعية في مجال المدرجات الزراعية والمراعي وضفاف الوديان - والنظافة- ومشاركة المرءة كل ذلك قد عكس صورة واضحة لنجاح باقي المرشدين .ونجد العلاقة التكامليه بين المرشدين هي أساس النجاح -كما نجد أن المجالات الأربعة هي أساس بل هي التنمية الحقيقية التي عالجت كل المشاكل المذكورة والواقع الملموس في المناطق المستهدفة دليل واضح على ما أقول وأن المنهجية العملية المتكامله التي رسمها وسارعليها مشروع التنمية الريفية هي التنمية الريفية الحقيقة التي يتحدث عنها الجميع والكفيلة بمعالجة مشاكل الفقر في دول العالم. ومما سبق أخي القارئ تدرك الدور الريادي الكبير للمرشدين المحليين في التنمية الريفية والذي يستحقون عليه لقب أبطال التنمية .

المراة الريفية بعد تدخلات المشروع

(٣٠٠٠) متخرجة من محو الأمية و (٢٧٠٠) ينظمن أنفسهن في مجاميع ادخارية

حياة مسعد
مستشارة الإقراض والإدخار بالمشروع

تعتبر تنمية المرأة الريفية العمود الفقري في تنمية المجتمع الريفي ، وبدون تنمية المرأة الريفية لايمكن لأي تنمية مجتمعية ريفية أن تحقق أهدفها ، فالمرأة في الريف ليست نصف المجتمع فقط ، بل إنها تمارس العمل الزراعي وتقوم برعي الماشية وجلب المياه والحطب إلى جانب مسؤوليتها عن تربية الأولاد وتحضير الطعام وتدبير شئون المنزل ورعاية الزوج ..... وبالتالي فإن تنميتها تنمية للأسرة الريفية وللمجتمع الريفي عموماً ومن أجل ذلك شكلت تنمية المرأة الريفية هدفاً رئيسياً للمشروع وأحد مكونات تنمية المجتمع ولأن النساء الريفيات يمثلن الفئة الأكثر جهلاً والأكثر فقراً في المجتمع الريفي ، فقد وضع المشروع برنامجين رئيسيين لتنمية المرأة الريفية :

١- برنامج محو الأمية من خلال إقامة وفتح فصول دراسية لمحو الأمية في الوحدات القروية المستهدفة ودعوة النساء وتشجيعهن على الالتحاق بهذه الفصول التي سيتولى المشروع إقامتها .

٢- برنامج الإدخار والإقراض لتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للمرأة الريفية عبر مشروعات صغيره مدره للدخل ، من خلال تشجيع النساء المتخرجات من فصول محو الأمية على تشكيل والانضمام إلى جمعيات إدخار وإقراض يقوم المشروع بانشائها في الوحدات القروية بحيث تدار من قبلهن للاستفادة من مدخراتهن المالية في إنشاء صناديق ضمن هذه الجمعيات تقوم بتمويل مشروعات صغيره مدره لدخل للعضوات بعد دراستها بمساعدة المشروع ، مع إعادة المبلغ (القرض)إلى الصندوق على دفعات من قبل المقترضه من خلال المشروع الممول بعد نجاحه .

٣- يضاف إلى ماسبق قيام المشروع بتقديم المساعدة والدعم الفني والتدريب وتنمية المهارات الحياتية لتمكين النساء الريفيات وتأسيس جمعيات الادخار والإقراض وكيفية إدارتها وعمل مشاريع صغيره للدخل وإدراتها.

البدايات .. مخاوف ومعوقات

تشكل تنمية المرأة الريفية الجانب الأكثر صعوبة لأي مشروع تنمية ريفية في بلادنا . وكان الهاجس الذي سيطر على إدارة واخصائيي المشروع في البداية بالنسبة لهذا الجانب هو الخوف من عدم تحقيق نتائج مشجعة بالنظر إلى عادات وتقاليد المجتمع الريفي فيما يتعلق بتعليم المرأة وانخراطها في أنشطة مجتمعية ، وعدم تقبل الرجال لذلك وعدم وعي المرأة الريفية نفسها بأهمية التعليم والالتحاق بفصول محو الأمية والانضمام إلى جمعيات الادخال والإقراض ، وبالتالي مدى النجاح الذي يمكن أن يحققه المشروع في احداث التغيير المطلوب في واقع المرأة الريفية في ظل تلك المعوقات .

بعد تدخلات المشروع .. نجاحات فاقت التوقعات :

اسفرت تدخلات المشروع والجهود التي بذلت لتنمية المرأة الريفية في الوحدات القروية المستهدفة وعددها (٧٩) وحدة قروية عن نجاحات غير متوقعه وتغيرات أحدثها برنامج محو الأمية وبرنامج التمويل الريفي تمثلت في الآتي :

- تحسين إيجابي متزايد في موقف الرجال تجاه انخراط النساء في انشطة المشروع بصفة عامة وتجاه برنامج التمويل الريفي بصفة خاصة.
- عدد المجاميع التي تم تشكيلها كانت أكبر مماهو مخطط له
- طلب متزايد على خدمات التمويل الريفي الموجهة للنساء وخاصة الفقيرات من قبل كل من النساء والرجال
- الزيادة المطردة في المدخرات بالرغم من فقر المجاميع المستهدفة
- تنامي عدد المشاريع الصغيرة الممولة بقروض من المدخرات وتنوعها وفقا لاحتياجات المجتمعات المحلية
- إيجاد علاقة قوية بين الجمعية الأم والمجاميع القروية
- زيادة قدرة النساء على مناقشة مشاكلهن والتعلم والقدرة على التفاوض من خلال مشاركتهن في عملية التخطيط التشاركي وتحديد أولوياتهن التنموية والتدريب وحضور الاجتماعات الدورية للمجاميع والنتيجة تعزيز الثقة بأنفسهن وتطور قدراتهن
- تنامي وعي النساء بأهمية المشاريع الصغيرة لرفع مستوى دخولهن ودخول أسرهن
- الرغبة الشديدة في تنظيم أنفسهن بجمعيات رسمية وغير رسمية
- خلق التكامل والمحبة والتعاون فيما بين افراد المجموعات المشكلة
- القدرة على مهارات التفاوض وإدراك ومعرفة مشاكل أسرهن
- الاهتمام بمحو أميتهن والرغبة في متابعة التعليم
- الرغبة في الوصول إلى المؤسسات التمويلية ومعرفتهم

النجاحات المحققة بالأرقام :

١-المتخرجات من فصول محو الأمية :
بلغ عددهن حتى نهاية عام ٢٠٠٨م أكثر من(٣٠٠٠) متخرجة أصبحن قادرات على القراءة والكتابة مع اكسابهن مهارات حياتية عدة .

٢-مجاميع الإدخار والإقراض النسوي
بلغ عدد هذه المجاميع في الوحدات القروية المستهدفة ١١٨ مجموعة تضم حوالي (٢٧٠٠) عضوة نظمن انفسهن في هذا المجاميع التي تدار ذاتياً من قبلهن

٣-إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل:
بلغ عدد هذه المشاريع التي أنشئت لعدد من العضوات في المجاميع من خلال قروض حصلن عليها من مدخرات صناديق الإدخار والإقراض النسوي حوالي (١٩٨) مشروعاً ناجحاً تدار ذاتياً وأغلبها ناجحة وهي في مجال الدواجن ، خياطة ملابس وحافظات للخبز ، توسيع محلات تجارية لتجارة المواد الغذائية صناعة الخزف ، بيع بهارات وتوابل والبن ، بيع الملابس وأدوات الزينة للنساء ومشاتل قروية وزراعة الطماطم ومحلات بيع اسطوانات الغاز والمشروبات الباردة والمثلجات وتأجير فساتين الزفاف وخياطة الملابس الخ ....

ملحق خاص

الخطة السنوية لعام ٢٠٠٩م

م	المكون	المكون الفرعي	الأنشطة	الوحدة	العدد المنفذ
١	مكون تنمية المجتمع	التخطيط التشاركي البناء المؤسسي	تشكيل منظمات مجتمعية وتشكيلها ودعمها	منطقة	١٥٨
			تنظيم أعضاء في المنظمات المجتمعية المشكلة	عضو	٢٧٠٠
			تنظيم عضوات في المنظمات المجتمعية المشكلة	عضوة	٣٣٩٢
		محو الأمية والمهارات الحياتية	فصول محو إمية رجال ونساء وتشغيلها	فصل	١٩٩
			التحاق نساء من المجتمعات المستهدفة بفصول محو الأمية	إمراه	٤٩٧٥
			تدريب عضوات مجاميع إدخار وإقراض في المهارات الحياتية	عضوه	٢٢٠٠
		مشاريع البنيه التحتية المجتمعية	تأهيل وإنشاء مشاريع بنى تحتية بحسب المعايير واولويات الإحتياج	مشروع	٧٧
			الأسر المتوقع استفادتها من مشاريع البنيه التحتية	اسره	٦١٦٠
٢	مكون تنمية الزراعه والمعيشية والبيئة	الإرشاد ونقل التكنولوجيا	اختيار وتدريب وتمكين قيادات إرشاد قروي ذكور في الزراعة والري والبيئة في العمل الميداني(من السدود)	مرشد	١١
			المزارعون المتوقع إيصال خدمات الإرشاد الزراعي لهم	مزارع	٤٠٨٠
			المزارعات المتوقع إيصال خدمات الإرشاد الزراعي لهن	مزارعة	١٦٣٢
			مزارعون سيتم تزويدهم بمدخلات زراعية	مزارع	٣٧١٣
			مزارعات سيتم تزويدهن بمدخلات زراعية	مزارعة	٥١٧
			معالجةحيوانات من الماشية والأغنام والماعز وتحصينها في الوحدات القروية المستهدفة	رأس	٨١٦٠٠
			فحص خلايا نحل والعناية بها في الوحدات القروية المستهدفة	خلية	٦٠٠٠
			حقول محاصيل حبية وخضار وفاكهة وبن تم معالجتها والعناية بها الوحدات القروية المستهدفة	حقل	٤٠٨
			تأسيس حقول محاصيل حبية وخضار وفاكهة وبن في اراضي المزارعين الفقراء	حقل	٢٦٢
			إعداد برامج إعلام زراعي متعلقة بتدخلات المشروع وإذاعتها	برنامج	٥٢
		تنمية الري	إنشاء وإعادة تأهيل مشاريع حواجز وكرفانات تجميع مياه السيول لغرض الري	مشروع	١١
			تحويل مساحة من الأراضي الزراعية من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية	هكتار	٢٢٠
			أسر مستفيدة من إنشاء وإعادة تأهيل حواجز مائية وكرفانات	أسره	٤٤٠
			تنفيذ تجارب تحسين ممارسات الري المزراعي بمشاركة المزارعين	تجربة	٢٤
			تصميم وتركيب شبكات ري حديث ونقل مياه الري بالأنابيب في عدد من المزارع والحدائق	مزرعة	١١١
				هكتار	٣٣٣
		الموارد الطبيعية	إعدادخطط في إدارة الموارد الطبيعية والاتفاق بشأنها مع المستفيدين بالمشاركة	خطة موارد	١٤٥
			تنفيذ مواقع في إدارة الموارد الطبيعية في الوديان والمدرجات والمراعي	موقع	١٩٠
			إعادة مساحة من الأراضي الزراعية والمراعي المحمية في الوديان والمدرجات والمراعي	هكتار	٢٩٨
			إشراك واستفادة أسر مزرعية من تنفيذ مواقع إدارة الموارد الطبيعية	أسرة	١٠٩٦
		خدمات التمويل الريفي	العضوات المتوقع حصولهن علي القروض من مجاميع الادخار والإقراض	عضوة	٢٤٨٢
			إجمالي مدخرات عضوات مجاميع الإدخار والإقراض	دولار	٢٨٨٧٥
			إجمالي القروض المتوقع تسليمها من المجاميع لاعضائها	دولار	٥١٥٦٣
			تنفيذ مشاريع صغيرة مدرة للدخل من قبل عضوات المجاميع	مشروع	٣١٠
			إقراض مجاميع الإدخار والإقراض من المشروع	مجموعة	٦٦
			إجمالي منح الإقراض التي ستقدم من المشروع لمجاميع الإدخار والإقراض	دولار	٧٤٢٥٠
	إدارة المشروع		الإجتماعات مع لجنة تسيير المشروع	اجتماع	٢
			إعداد وإقرارالخطط والموازنات السنوية للمشروع	خطة وموازنة	١
			عقود لتنفيذ اعمال المشروع وتزويد مدخلات العمل	عقد	١١٨

م	المكون	المكون الفرعي	الأنشطة	الوحدة	العدد المنفذ
	المساعدة الفنية والتدريب		ورش عمل مراجعة وتقييم لإدارة المشروع على مستوى الوحدات القروية	ورشة	٢٦٦
			المشاركون في ورش عمل المراجعةوالتقييم السنوي على مستوى الوحدات القروية	مشارك	١٩٩٥
			المشاركات في ورش عمل المراجعة والتقييم السنوي على مستوى الوحدات القروية	مشاركة	٦٦٥
			خبرات دولية تم التعاقد معها لتزويد العاملين مع المشروع بالتدريب والدعم الفني	خبير	٣
			مدة تنفيذ مهمة الخبرات الدولية	شهر	٤
			تنفيذ دورات تدريبية في تنمية المجتمع والزراعة والمعيشية والبئية	دورة	٣١
			خبرات محلية تم التعاقد معها لتزويد العاملين مع المشروع بالتدريب والمساعدة الفنية	خبير	٤٣
			مدة تنفيذ الدورات التدريبية	يوم	٢٤٨
			تدريب موظفين وموظفات عاملين مع المشروع	موظف وموظفة	٦٥
			التدريب والمساعدة الفنية لأعضاء مجالس وسلطة محلية	عضو	١٨٨
			التدريب والمساعدة الفنية لأعضاء وعضوات منظمات مجتمعية تنموية وزرعية وبيئية	عضو وعضوة	٣٢٩٩
			تنفيذ اجتماعات إرشادية وبيئية وايضاحات وايام حقلية في الوحدات القروية بحسب اولويات مشاكل وإحتياجات المزارعين	اجتماع وإيضاح ويوم حقلي	٣٠٨٧
			مزارعون ومزارعات متوقع مشاركتهم في الاجتماعات الإرشادية والبيئية	مزارع ومزارعة	١٦١٤٠
			مزارعون ومزارعات متوقع مشاركتهم في الإيضاحات والايام الحقلية مع تدريبهم	مزارع ومزارعة	١٣٥٠٧
			تنفيذ ورش الترابط والتنسيق بين الإرشاد والبحوث الزراعية	ورشة	٣
			المختصون والمختصات المتوقع مشاركتهم في ورش الترابط والتنسيق بين البحوث والإرشاد الزراعي	مختص	٣٠
				مختصة	٨
			تنفيذ ورش عمل مراجعة وتقييم لأداء المشروع على مستوى المديريات والمحافظة	ورش عمل	١٢
			المشاركون والمشاركات في ورش عمل المراجعة والتقييم السنوي على مستوى المديريات	مشارك	٨٤٠
				مشاركة	٣٦٠
			دورات تدريب وزيارات إستطلاعية خارجية لتدريب ودعم موظفي إدارة المشروع والجهات المعنية بالمشروع	دورة وزيارة	١٧
			مدة تنفيذ الدورات والزيارات الاستطلاعية	يوم	٢٣٨
			الموظفون والموظفات في إدارة المشروع والجهات المعنية الذين سيتم تدريبهم خارج الوطن في مجالات متعلقة بالإدارة والتنمية	موظف وموظفة	٣٨
			تنفيذ مسوحات للمشروع (المسح القاعدي وإدارة النتائج والأثر)	مسح	١
			المراجعة والتدقيق السنوي لحسابات المشروع	مراجعة	١

معاً سنحقق تنمية ريفية ومجتمعية مستدامة في جميع الوحدات القروية المستهدفة بالمحافظة

الإرشـــاد الـــزراعي والتنـمية الـريـفية

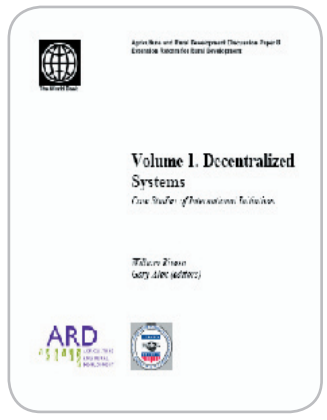

العنوان أعلاه هو عبارة عن جزء من عنوان كتاب صدر عن البنك الدولي عام ٢٠٠٤م عنوانه الكامل هو: (الإصلاح في الإرشاد الزراعي من أجل التنمية الريفية «الجزء الأول» [الأنظمة اللامركزية: دراسات حالة للمبادرات الدولية]). وقد صدر الكتاب باللغة الإنجليزية وحرره كل من وليام ريفيرا وغاري أليكس. ويتضمن الكتاب في جزءه الأول ملخصاً تنفيذياً لما ورد فيه ويسلط الأضواء على أهم المفاهيم والاتجاهات الحالية في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية وبلورة موجزة لأهم الدروس المستفادة من دراسات الحالة التي تضمنها الكتاب من مختلف دول العالم. ونظراً لأهمية الكتاب وما ورد في ملخصه، فيما يلي ترجمة لجانب من الملخص تم إعدادها لتسليط الضوء على الكتاب؛ ويتم نشر هذه المادة في هذا العدد من صحيفة التنمية الزراعية بهدف تشجيع الإطلاع على ما ورد فيها من أفكار ينشغل فيها الأفراد والمنظمات في مختلف بقاع العالم، وكذا بهدف تحفيز الحوار الإيجابي البناء حول ما يطرح بشأن الإرشاد الزراعي؛ وبما يساعد على التفكير الجاد من قبل كافة الأطراف المعنية والفاعلة للنظر في أوضاع الإرشاد في بلادنا وسبل تطويرها. وفيما يلي ملخص لما تم تناوله في الحلقة الأولى التي تم نشرها في العدد السابق من صحيفة التنمية الزراعية رقم (٥٢) الصادر في يناير ٢٠٠٩م، وذلك تمهيداً لمتابعة ما ورد في هذه الحلقة الثانية من ترجمة الملخص التنفيذي للكتاب المذكور.

إعداد وترجمة:
د. خليل منصور الشرجبي

ملخص الحلقة الأولى:

تناولت الحلقة الأولى من هذا العرض التلخيصي للكتاب المشار إليها أعلاه، كيف أن المشاركون في ورشة العمل المنعقدة بواشنطن أواخر عام ٢٠٠٢م قد أكدت على ضرورة إصلاح أوضاع الإرشاد الزراعي وذلك من تقوية الطلب على هذه الخدمة في أوساط المسترشدين وعلى أن الإرشاد عبارة عن نظام «معلومات ومعرفة» وأن الإرشاد الناضج هو «الإرشاد التعددي»، وعلى ضرورة الربط بين التخفيف من الفقر وتمويل الإرشاد، وكذا على أهمية التنسيق والشراكة بين الأطراف الفاعلة في التنمية وغير ذلك من الجوانب الأخرى التي استخلصها المشاركون في الورشة.

كما ذكر الملخص بعض المستجدات التي لا بد من ملاحظتها ووضعها بعين الاعتبار كسياق للإصلاح الإرشادي وهي أن زراعة اليوم تتميز بالاتجاه نحو السوق التنافسية وأن هناك اعتراف بتزايد رقعة الفقر التي يتمحور التركيز حولها كمنطلق للإصلاحات التي أثرت على الإرشاد الزراعي وقادت مبدئياً إلى خفض الدعم الحكومي على الخدمات الإرشادية في إطار إعادة التنظيم والإصلاح المؤسسي نحو إعطاء الإرشاد الحكومي دوراً مركزياً في ظل التغيرات الجارية. كما أوضح الجزء الأول من ملخص هذا المجلد – الحلقة السابقة – بأن معظم دراسات الحالة تشير إلى حداثة تجربة الإصلاح الإرشادي وقصر أعمارها مما لا يساعد على إعطاء الحكم على مدى نجاحها من عدمه. وتمت الإشارة أيضاً إلى أن من بين المستجدات والقضايا الحديثة التي تعتبر بمثابة تحديات تواجه الإرشاد الزراعي، تبرز مسألة التسويق، وحماية البيئة، والمعلومات والمعرفة، والدور الاستشاري، وخفض مستوى الفقر وخلق فرص للدخل غير المزرعي وغيرها من الجوانب الهامة الأخرى التي لا يمكن للإرشاد الزراعي أن يغفلها إذا أراد أداء دور فاعل في عملية التنمية والتخفيف من الفقر.

كما تضمنت الحلقة السابقة إشارة إلى أهم ما تم استخلاصه من دراسات الحالة التي شملها المجلد الذي يتناوله هذا الملخص والسياق الذي جرى أو يجري في إطاره الإصلاح لأوضاع الإرشاد الزراعي. وفيما يلي نواصل الجزء الثاني والأخير من ترجمة الملخص والذي يبدأ بتنظيم المجلد.

تنظيم المجلد الحالي:

يبرز هذا المجلد عدداً من الإصلاحاتَ الرئيسيةَ التي تؤسس لنفسها في الوقت الحالي - بداية القرن الحادي والعشرون- وتَتضمّنُ هَذه الإصلاحات: اللامركزيةَ والخصخصة ومنهجية الإرشـاد حسب الطلب وتقوية وتحسين خدمات إرشاد القطاع الحكومي/العام والإستراتيجية الوطنية وعمليات الإصلاح. وقد جاء تنظيم المواد - دراسات الحالة - فيَ هذا المجلد في ضوء مراجعة عامّة وتحليل للدراسات المختلفة.

وعلى أيةَ حال، فقد كان من الصّعب في أغلب الأحيان وَضْع دراسة حالة معينة ضمّن تصنيف واحد أو فئة أو قسم واحد فقط. ولذلك، فإنَ القراء المهتمين فقط بإتّجاه واحد من اتجاهات إصلاحات الإرشاد، يُنصحون بفحص ومراجعة الأقسامَ الأخرى في المجلد لأن بَعْض دراسات الحالةَ تَتداخل فيما بين الأقسام أو الفئات المختلفة. في الحقيقة، تبيّن صعوبة وَضْع دراسات الحالة تحت قسم أو فئة وحيدة واحدة؛ فالعديد من دراسات الحالة يمكن وضعها في قسم آخرَ أو أكثر غير القسم الذي وضعت فيه داخل المجلد.

إشتمل المجلد على ٤٤ دراسة حالة، تم تصنيفها في خمسة أجزاء أو فصول رئيسية، وفي كل جزء/فصل، تمَ وضع عرض أوَ استعراض لكل الدراسات الواقعة فيه؛ قام بإعداده أحد المتخصصين في مجال الإرشاد ممن حضروا ورشة العمل الدولية. وقد تم تنظيم دراسات الحالة في المجلد على أساس تركيزها أو تمحورها في خمسة أجزاء هي:

١) اللامركزية،
٢) خدمات إرشاد القطاع الخاص (سواءً تلك القائمة على التعاقد لتقديم الخدمة أو الإرشاد القائم على أساس السوق/الطلب)،
٣) الخدمة الإرشادية حسب الطلب (سواءً البرامجَ القائمة على الطلب، أو منهجيات المشاركة أو منظمات المنتجين/ المزارعين)،
٤) تفعيل وتقويةَ الإرشـاد الحكومي ضمن خدمات القطاع العام،
٥) الإستراتيجيةَ الوَطنية وعملية الإصلاح. وقد تم وضع فصل خاص بالاستنتاجات الختامية والملاحظات

العامة مما يجعل المجموعَ الكلي للفصول ٤٥ فصلاً تغطي تجارب حوالي ٣٩ بلداً مختلفاً.

بالرغم من أن أغلب دراسات الحالة تركّزُ على بلاد معيّنة، فإن دراسة حَالة واحدة تغطي بلدين (هما الفلبين وأندونيسيا)؛ بينما تتناول دراسة حالة أخرى إجراء العمل الإرشادي من خلال مشاركة المزارع في لجان البحوث (في أمريكا اللاتينية)، وقدَ عالجت دراسة حَالة أخرى برنامج منظمة غير حكومية دولي (وهي منظمة الساساكاوا - Sasakāwa ٢٠٠٠ «٢٠٠٠» العالمية في أفريقيا). كما تعاملت أربع دراسات حالة مع مناطق كبيرة في أفريقيا: فأحدهَا غطت شرق أفريقيا وثلاث دراسات حالة غطت غرب أفريقيا.

أما الفصل الأخير - المُلاحظات الختاميةُ - فقد شمل عدداً منْ الفرضيات التي تم استنباطها من مواد المَجلد أو دراسات الحالة كاملة؛ وتضمّن أيضاً عرضاً للدروس التي تم تعلمها من الحالات الفردية التي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق فَي حالاتَ مشابهة في بعض البلدانِ الأخرى. ويتضمنَ نَفس الفصل الأخير تناولاً لأهم التحديات التي تواجه عملية إصلاحِ الإرشاد.

الإرشاد والاتجاه نحو اللامركزية

وقد تضمّن القسْمُ الأول تسليطاً للضوء على الإرشاد وكيف تأثر بالإتّجاهات العالمية نحو اللامركزية في الإدارة العامّة والخَدمات. ففي الصين، كانَ لتفويض السلطة الحكومية المركزية للولايات والمديريات أو المقاطعاتَ دوراً فعّالاً في نجاح إصلاحات الإرشاد الحكومي المقدّم من القطاعِ العام. أما في أوغندا، فقدَ أتخذتْ الحكومةَ خطوَاتَ لإعـادة هيكلة الوزارات، باتجاه لامركزية الخدماتَ وتفكيك الشركاتَ وخصخصة الإقتصادَ بوجه عام.

أما في الهند، فإن مبادرات اللامركزية قد تُوجّهُ بشكل كبير نحو التَرويج لمشاركة المستفيد/ المسَترشد في نشاطات الإرشاد المحليّة. وفي نيكاراكوا وفيتنام، فإنّها تبرز تحديات اَلرَبْط بين الإرشاد وبين الحد من الفقر، كتقوية وتمكين للفقراء في مفاوضاتهم مَع مؤسسات الحكومة وأهمية السوقِ في تحسين مستوى المعيشةَ. أما غانا وترَنيداد وتوباجو، التي حولت الإدارة والوظائف الفنية / التقنيةَ منَ الإرشاد المركزي إلى المكاتبَ الإقليميةَ / المحلية في التسعيّنيات، فهي أمثلةَ للإصلاحَات اللامركزيةَ «الناقصةَ».

فجعل الخدمَات الإرشَادية لامركزية تماماً يمكن أن يتم من خلال آليات المشاركة القوية للمستفيدين/ المسترشدين كما برز في العديدَ منْ دراسات الحالة الخاصة بعدد من البلدانِ الأخرى حيث توجد أنظمة إرشادَ فعالة نسبياً (كما هو الحال في أستراليا والصين وألمانيا والمملكة المتّحدة).

قضايا محددة لإصلاح الإرشاد الزراعي تناولتها الدرسات المختلفة:

اللامركزية ، الخصخصة، التعاقد، الخدمات التجارية، مشاركة / استعادة التكلفة، مشاركة القطاعين الحكومي / الخاص، دور المنظمات غير الحكومية، استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات، أساليب المشاركة، البرامج القائمة حسب الطلب، منظمات المنتجين، الاستراتيجيات الوطنية، عمليات الإصلاح، الخدمات المختلفة، التركيز على الفقر وقد تم تخصيص الجزء الثاني لخدمات الإرشاد المخصخصة هو ينقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية: تجارب الخصخصة والتعاقد لتقديم الخدمات الإرشـادية والخدمات التجارية الموجهة نحو السوق. وبصورة إجمالية، هناك ثلاثة تحديات هامة تواجه الحكومات في تنفيذ سياسات خصخصة الإرشاد هي: ١) إنشاء وإدارة مناخ اقتصادي ملائم لخصخصة الإرشاد و ٢) استحداث وإدارة عمليات وإجـراءات فعالة للخصخصة و ٣) وتكوين قدرات كافية لإدارة القطاع الخاص تضمن وجود عمليات خصخصة لقطاع الإرشاد بصورة ناجحة.

تقدم دراسـات الحالة المتعلقة بـتـجـارب خصخصة الإرشـاد توضيحات لمبادرات ناجحة وأخرى أقـل نجاحاً هدفت إلـى تشجيع مساهمة القطاع الخاص في العمل الإرشادي. فالقطاع الخاص الزراعي متنوع - كما توضح دراسـات هذا القسم - بحيث يضم ابتداءً من المزارع الفرد إلى الشركات الكبيرة وبائعي المدخلات الزراعية بالتجزئة وشركات التصنيع متعددة الجنسيات، ومجموعات المزارعين للمساعدة الذاتية ومنظمات/جمعيات المزارعين ومجموعات المتطوعين المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية وسواها. فدولة تشيلي التي تعتبر أول دولة تقوم باختبار خصخصة نظام الإرشاد مرت بعدد من المراحل المتميزة في تطور خصخصة الإرشـاد منذ عام ١٩٧٨ وقد قامت في وقت متأخر – لاحقاً – بوقف الدعم عن مبادرة خصخصة الإرشاد.

وفي الإكوادور، فإن نظام الإرشاد الفعال القائم على كوادر إرشاد تعمل بصورة تجارية «خاصة» يـواجـه الآن مستقبل غامض وغير محدد. وفي استونيا ودولة برانденبيرج بألمانيا تتجه الآن إلى تحويل خدمات الإرشاد فيها نحو السوق التجارية لكنها وجد أن هناك حاجة لاستمرار تقديم بعض الدعم الحكومي. ونفس الشيء أيضا ينطبق على المملكة المتحدة التي بعد مرور خمس سنوات على خصخصة الإرشاد الزراعي، فإن الحكومة أدركت أنها حاجتها للتواصل مع المزارعين قد ازدادت ولم تقل أو تختفي. وتبين الحالة المقدمة من دولة باكستان عيوب النظام الإرشادي المخصخص كلياً.

بينما تبين الحالة المقدمة من دولة جنوب أفريقيا وأوغندا جدوى وإمكانية تطبيق أساليب تجارية موجهة ومحددة الأغراض. ويبدو أن الدروس المستفادة تؤكد أن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دورا رئيسيا لكن التسهيلات الحكومية تبقى هامة وخاصة من حيث تلبية الأغراض الاجتماعية الوطنية.

إن التعاقد لتقديم الخدمات الإرشادية هو أمر يبدو شائعاً في مختلف دراسـات الحالة التي تم عرضها، وقد يتطلب التعاقد مع خدمات الإرشـاد أيضا. ففي دول هندوراس، جرى التعاقد مع إحدى المؤسسات لإدارة مشروع السفوح الجبلية لصالح المزارعين الصغار بغرض الإشـراف على التعاقدات الفرعية التي نفذت مع شركات القطاع الخاص التي عملت مباشرة مع المزارعين. وقد شمل الإصلاح في فنزويلا على كل من «اللامركزية والخصخصة والمشاركة في التكاليف بين عدد من المستويات الحكومية والمؤسسات والمستفيدين. فخدمات القطاع الخاص الموجهة نحو السوق تعتبر عنصرا – أو هدفاً – لكثير من الإصلاحات.

وتوضح دراسـات الحالة الخاصة بتجربتين في أفريقيا – برنامج إرشاد القطن في مالي وبرنامج الري القائم على آليات السوق لصغار المزارعين في النيجر – نقاط قوة الأساليب التجارية. كما تبين عدد من الدراسات الأخرى (الدنمارك والأورجـواي والبرتغال وجنوب أفريقيا) نقاط قوة أخرى لأساليب الإرشاد القائمة على أساس السوق.

أما القسم الثالث، فيغطي أساليب مشاركة المستفيدين الشائعة في البرامج الإرشادية الجديدة. وينقسم هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء حول البرامج المستجيبة للطلب وأساليب المشاركة ومنظمات المنتجين. فمدخلات المستفيدين تعتبر أمراً جوهرياً للاستفادة من المعارف والموارد المحلية ولضمان أن تكون المبتكرات الحديثة مقبولة وملبية لاحتياجات حقيقية. وبشكل عام، فإن البرامج القائمة على أساس الطلب والمشاركة تتميز بكونها ديمقراطية في التصميم وتعزز من تمكين المستفيدين. كما يعتبر إشـراك منظمات المنتجين في الأنشطة الإرشادية أحد الطرق الواضحة لإشـراك المنتجين في برامج منسجمة مع أهدافهم. وتؤثر أساليب المشاركة إيجابياً في الارتباطات مع استراتيجيات التمويل المشترك أو استعادة التكلفة. ومع ذلك، فإن الاتجاه الرئيسي للإصلاح حسب دراسات هذا الجزء هو إيجاد خدمات متناغمة مع طلبات المستفيدين.

تسعى البرامج القائمة على الطلب إلى تقوية جانب الطلب في سوق الخدمات الإرشادية وذلك بوجه عام من خلال توفير التمويل أو أي آليات أخرى للريفيين من أجل شراء الخدمات التي يريدونها. فتجربة بنين «أسلوب المشاركة على مستوى القرية» يساعد المجتمعات المحلية في تحديد متطلباتهم من الدعم التنموي المحلي. وفي كولومبيا – لجان البحوث الزراعية – تساعد السكان المحليين في إيجاد بدائل للتقنيات المكيفة محلياً. وفي شرق أفريقيا، سجلت مجموعة الدعم الدولي نجاحاً باهراً لتشجيع منظمات المساعدة الذاتية وتطوير القدرات من خلال ورش العمل في القرى والمديريات وعلى المستوى الوطني. وقد سعت تجارب مدارس المزارعين الحقلية ومبادرة معهد البحوث الزراعية في كينيا إلى تمكين المزارعين عبر مساعدتهم في الاعتماد بصورة أكبر على البحوث الزراعية ومقدمي الخدمات من حيث طلبهم للتقنيات والمعلومات.

لا بد أن تحقق أساليب الإرشاد التشاركية توازناً بين الفوائد الممكنة لمشاركة المستفيدين وبين التنامي المستمر في التكاليف أو التعقيدات المختلفة. وقد تناولت دراسة الحالة من البرازيل تحليلاً للمشكلات التي تواجه عملية بناء علاقات تشاركية بين المزارعين والباحثين والإرشاديين؛ بينما توضح دراسـات الحالة من كل من مصر والفلبين وأندونيسيا مدى الحجة لوضع مسائل التكلفة بالاعتبار عند اتباع أساليب الإرشاد التشاركي. وقد استعرضت دراسات الحالة المقدمة من كل من تنزانيا وغرب أفريقيا أساليباً المشاركة في الإدارة المتكاملة للآفات والتغذية المتكاملة للنبات ومدارس المزارعين الحقلية. وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن هذه الأساليب تمثل مصدراً للكثير من الأمل في إمكانية تطوير الإرشاد الزراعي في أفريقيا. إلا أن زمبابوي قدمت جرعة من الواقعية من خلال تحديد صعوبات إتباع أساليب المشاركة في مناطق مختلفة حيث قد تختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية وغيرها من الظروف الأخرى.

إن عدداً كبيراً من الإصلاحات التي جرى عرضها أشارت إلى موافقة منظمات المنتجين على أداء دور كبير من حيث تمثيل الأعضاء وتسهيل عمليات تقديم خدمات الإرشاد والمعلومات. ففي ولاية بادن ورتمبرج الألمانية والبرتغال وغرب أفريقيا، تلعب منظمات المنتجين (الدوائر الإرشادية) دوراً مركزياً في البرامج الإرشادية الجديدة التي تستجيب للتحديات التي فرضها انسحاب الدولة من بعض البرامج الإرشادية والمتطلبات الناشئة للأنظمة الزراعية المتحسسة للسوق. فالاصطلاح المستخدم في غرب أفريقيا «الاستشارة الإدارية للمزارع العائلية» يلخص فكرة الاتجاه التجاري للمزارع العائلية والحاجة إلى خدمات إرشادية مزرعية أكثر تحديداً. أما حالة دولـة مـالاوي فإنها تكشف عن الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المزارعين التجارية والخدمات التي يمكن أن تقدمها لاسيما تلك المرتبطة بالمستلزمات/المدخلات وبيع المنتجات.

أما القسم الرابع حول إعادة الإحياء/الإنعاش لخدمات القطاع الحكومي فإنه يذكر القارئ بأن الإصلاح يحدث أيضاً داخل النظم الإرشادية الحكومية وكذلك عبر تدخلات اللامركزية والخصخصة. فالحالات المدروسة من استراليا وروسيا تقدم أمثلة للكيفية التي يمكن من خلالها تستطيع خدمات الإرشاد الزراعي الحكومية استخدام علاقات التعاون والعمل المشترك بين القطاعين الخاص والحكومي وكذلك استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات بصورة فاعلة في تعزيز فاعلية الجهود الإرشادية. وقدمت كل من بنجلاديش والنيبال والولايات المتحدة قصصاً للتحديات التي تواجه عملية إصلاح مؤسسات الدولة للخدمات الإرشادية.

ويسلط الجزء الخامس الأضواء حول الطبيعة السياسية للاستراتيجية الوطنية أو لعمليات الإصلاح وتوقفها على علاقات القوة والمصالح بين مختلف الأطراف أصحاب المصلحة. فهي ليست معالجات أو إجراءات قصيرة المدى كما دللت التجارب المختلفة في الدنمارك وموزامبيق ونيكاراجوا. كما تشير تجربة الأورجـواي إلى أن الاستراتيجية الوطنية ليست بالضرورة نتاجاً لعملية تحليل عقلانية أو منطقية سليمة لكنها قد تتضمن على أسس متزايدة من القرارات والاستثمارات الفردية. فالحالة المقدمة من غرب أفريقيا تشدد على ضرورة إعطاء اهتمام بالأساليب المساندة للتشاور والتداول المتعمق داخلياً في إطار كل بلد وبما يسمح لكل بلد بأن يكوّن البدائل الملائمة المتعلقة بالإصلاح الذي يمكن اتخاذه وتبنيه.

الدور المستمر للحكومة في الإصلاح الإرشادي:

إجمالاً، فإن دراسات الحالة تؤكد على أنه بالرغم من أن التفكير المعاصر حول «الإرشاد» غالباً ما يقلل من دور القطاع الحكومي وبوجه خاص للحكومات الوطنية في مجال أنشطة الإرشاد الزراعي والريفي، فإن مثل ذلك التفكير يبدو قاصراً.

في الواقع، وكما تذكر دراسات هذا المجلد، فإن الحكومات تعتبر هي الجهات المرجعية النهائية لأي إصلاح سياسي، حيث يقع على عاتقها ضمان التنفيذ المؤسسي وتتحمل بصورة عامة مسئولية خلق المناخ الملائم لازدهـار شبكة مقدمي الخدمات الإرشادية ومن خلال ذلك مساعدة الأمة على الاستجابة الفاعلة للتحديات القائمة التي تواجه التنمية الزراعية والريفية.

كثيراً ما يتم إساءة تقدير نطاق الأدوار الممكنة للقطاع الحكومي في العمل الإرشادي. فبالإضافة إلى دورها في وضع السياسات العامة لتطبيق خدمات إرشادية للمصلحة العامة، فإن للحكومات دوراً ينطوي على تحمل المسئولية والشراكة في المخاطرة المتعلقة بتطوير القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات الإرشادية الخاصة للقيام ببعض الخدمات الإرشادية المطلوبة.

كما أن الحكومات تتحمل مسئولية ١) جمع وتحليل ونشر المعلومات؛ ٢) تنظيم الخدمات الإرشادية المقدمة من قبل القطاع الخاص؛ ٣) ضمان الرقابة على الجودة؛ ٤) اتخاذ إجراءات متصلة بالتغيرات الطارئة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية؛ ٥) الاستجابة لأية طوارئ على مستوى البلاد كما هو الأمر في حالة الكوارث الطبيعية و ٦) توفير الإدارة والإشراف على النظام الإرشـادي؛ وبصورة أكثر أهمية ٧) تحقيق الإدماج والتكامل بين كل من التعليم والبحوث والإرشاد في منظومة منسقة تخدم عملية التنمية الزراعية والريفية.

عموماً، فإن هذه الدراسات توفر نطاقاً واسعاً للاصلاح الحكومي وتشدد على أن الخدمات الإرشادية للتنمية الزراعية والريفية مازالت أداة هامة للمساهمة في العملية التنموية إجمالاً. وكما هو الحال بالنسبة لأي جهود مماثلة من أجل تحديد ملامح الاتجاهات والأساليب والعمليات والنتائج الحالية للاصلاحات الإرشادية، فإن الدراسات في هذا المجلد تعتبر في نهاية المطاف عملاً مستمراً وقد يتطلب تحليلاً مختلفاً أو ربما جديداً مع مرور الوقت. إلا أن الأمل يحذو المحررون بأن يكون هذا العمل دافعاً لمزيد من المناقشات والإجراءات المناسبة وكذلك مرجعاً للمراجعة القائمة لإصلاحات النظام الإرشادي لخدمة التنمية الريفية.

References
Rivera, W .M., and W. Zijp. 2002. Contracting for Agricultural Extension: International Case Studies and Emerging Practices. Wallingford, U.K.: CABI Publishers..
World Bank. 2003. "Extension and Rural Development." November 12-15: Workshop Summary.
Washington, DC. www.worldbank.org/akis/extensionwork

التـــمر .. منـــجم غـــذائي وصـــحـــي

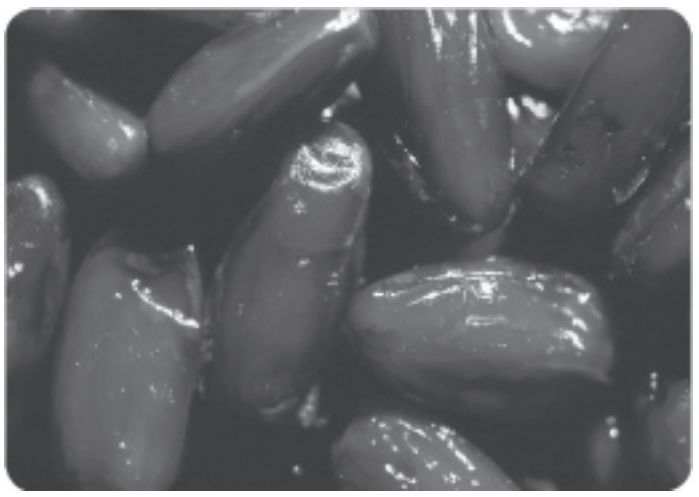

يعـد التمـر غذاءً عظيماً يسـد العديد مـن احتياجـات بني الإنسـان لما له من قيمة غذائيـة وصحية ويكفـي للدلالة على أهمية التمر والنخل ورود ذكرها فـي القرآن الكريم فـي مواضع متعددة منهـا قوله تعالـى: « والنخل باسـقات لهـا طلـع نضيد « ـ الآية ١٠ سـورة ق ، وقولـه : « وزروع ونخل طلعها هضيم « ـ الآية ١٤٨ سـورة الشعراء ، وقوله : « فيها فاكهة ونخـل ورمان « ـ الآية ٦٨ سـورة الرحمن .. كما ورد في الحديث أن رسـول الله صلى الله عليه وسلم قال: « أكرموا عمتنا النخلة فإنها خلقت من الطيـن الذي خلق منه آدم عليه السـلام وليس من الشـجر أكـرم على الله من شجرة ولدت تحتها مريم ابنة عمران «

القيمة الغذائية للتمر:

قـال عليه الصلاة والسـلام (بيت لا تمر فيه جياع أهله) أخرجه مسلم

فتعتبر ثمار النخلة (التمر) مادة غذائية متكاملة حيث تحتوي على كربوهيدرات وبروتينات وفيتامينات وأملاح معدنية بالإضافـة إلى الرطوبـة التي هي عامل هام في تحديد قوام الثمرة .

وتعتبر السكريات من أهم مكونات البلح فهـي تمثل ٧٠ ـ ٧٥ ٪ مـن المادة الجافة (سكروز ـ فركتوز ـ جلوكوز) كما يوجـد به ١٦ حامض أميني وهو يحتوي على كمية جيدة من الفيتامينات الذائبة في الماء مثل الثيامين والريبوفلافين وحامض الفوليـك وكميات قليلة من البيوتين وحمض الاسكوربيك . والتمر يعتبـر مصدراً جيـداً لكثير من الأملاح المعدنيـة كالحديـد والبوتاسـيوم والنحاس والكبريت والمنجنيز ومصدراً معتدلاً لكل من الكالسـيوم والفسـفور والكلورين والمغنسيوم .

الفوائد الصحية والعلاجية للتمر

قال صلـى الله عليه وسـلم : (إن التمر يذهب الداء ولا داء فيه)

وللتمر فوائد عديدة أهمها :

(١) الاعتمـاد عليه يـؤدي للنحافة لأنه فقير بالمواد الدهنية

(٢) يعتبـر علاجاً لفقر الـدم لاحتوائه على نسبة عالية من الحديد

(٣) يعطـي مناعة ضد مرض السـرطان لاحتوائه على المغنسيوم

(٤) منقـوع البلـح مدر للبـول وذلك بفعل السكاكر الموجودة فيه

(٥)يعتبـر مقـوي للعظـام والأسـنان والجنس لاحتوائه على معدن الفسـفور والكالسيوم

(٦) يقوي البصر ويحفظ رطوبة العين لاحتوائـه علـى فيتامين أ وهـو يكافح مرض العشى الليلي

(٧) يقوي الأعصاب السـمعية فهو مفيد للشيوخ

(٨) له تأثير مهـدئ للأعصاب لاحتوائه على فيتامينـ أ وفيتامينـ ب١ المقوي للأعصاب والتمر يحد من نشـاط الغدة الدرقية كما أنه يحتوي على الفسفور الـذي يعتبر غذاءً للخلايـا العصبية في الدماغ

(٩) يعـد التمـر علاجاً لأمـراض الكبد واليرقان وتشـقق الشفاه وجفاف الجلد وتكسـر الأظافر لاحتوائه على فيتامين ب .

(١٠) يسـتخدم التمـر في علاج أمراض المثانـة والمعـدة والأمعـاء لاحتوائـه على فيتامين ب١ ، ب٢ والنياسـين وهذه ترطـب وتحفـظ الأمعاء مـن الضعف والالتهابات .

(١١) يعتبر التمر ملیناً معالجاً للإمساك لاحتوائه على ألياف سـليلوزية تسـاعد على حركة الأمعاء الاستدارية الطبيعية فـي حيـن أن العقاقيـر الملينة تخرش وتحطـم الغشـاء المخاطـي المبطـن للأمعاء بسـبب الحركـة الاصطناعية كما أنـه عند اسـتعمال العقاقير تبقى الأغذيـة مدة طويلة في الأمعاء الغليظة مما يسبب التهاب القولون .

(١٢) التمـر يعـادل حموضـة المعـدة لأنه غنـي بالأمـلاح القلويـة كأملاح الكالسيوم والبوتاسيوم .

(١٣) وجـود الأمـلاح القلويـة تعـدل حموضـة الـدم الناتجـة مـن تنـاول النشـويات كالخبز والأرز وهذه تسبب كثير من الأمـراض الوراثية كحصى المـرارة والكلى وارتفـاع ضغط الدم . ويعتبر التمـر مفيد جداً للأم ورضيعها في فترة النفـاس وهو مهم لتكوين لبن الرضاعة وتعويض الأم ما ينقصها بسبب الـولادة وذلك لاحتوائـه على عنصري الحديـد والكالسـيوم وفيتامين أ وهذه هامة لنمو الطفل الرضيع وتكوين الدم ونخـاع العظـام . قال تعالـى : (وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً فكلي واشربي وقري عيناً)

الفـجل يفتت الحصى ويـذيب الشـحوم

أكد كريس سـميث، مستشـار التغذية فـي الولايات المتحدة، إن للفجل الأبيض فاعلية كبيرة في إذابة الدهون من الورك والأرداف والبطن، وبذلك فهو احد الوسائل الطبيعية لتقليل الوزن.

وأكدت احدث الدراسات إن للفجل أهمية كبيرة في علاج العقم لدى كل من الرجال والنسـاء. ويفضل أن تتناوله الشـابات قبـل الزواج لتجنب احتمالات تشوه الجنين.

كذلك أوضحت دراسـة أجريت فـي طوكيـو أن الفجـل يحتوي على مركبات فعالة ضد تسـوس الأسنان.

أمـا الفجل الأحمر فقد اسـتخدم سـابقا وفـي الوقـت الحاضر في أوروبـا لتفتيـت وإزالـة حصى الصفـراء والكلـى. وقـد ذكـر ذلك الرازي على لسـان الطبري قبل أن يكتشـف الأوروبيون هذه الخاصية.

هذا فضـلا عن وجـود الكثير من الدراسـات المخبريـة والميدانية التـي تشـير إلـى أهميـة الفجل الثانوية في علاج ومنع الجلطات الدموية والبدايات السـرطانية، وعسر الهضم، والسـعال الديكي ، وضعف العظام.

كمـا انه طارد للغازات، ويسـاعد على موازنة سـكر الدم وتخفيف الرشح.

والفجـل مـدر للحليـب عنـد المرضعـات، لا سـيما الأحمر منه ، وتسـتخدم بذوره لإزالة النمش والكلف من البشـرة وقمل الرأس ولطرد البلغم.

التفاح يساهم في تيسير التنفس

توصلـت مجموعـة مـن الباحثيـن البريطانيين إلى أن أكل تفاحة واحدة في

اليوم، يسـاعد على تحسين أداء وظيفة الرئتين

جاء ذلـك في تقرير نشـرته مجلة ثور اكس حول دراسـة أجراهـا فريق من أطباء مستشفى سانت جورج بلندن على العلاقة بيـن النظام الغذائـي وكيفية عمـل الرئتيـن، فـي أكثر مـن ألفين وخمسـمائة رجـل تتـراوح أعمارهـم ما بين الخامسـة والأربعين والتاسـعة والأربعين

وقد اعتمد الباحثون في دراسـتهم على قيـاس قـوة الزفير باسـتعمال طريقة خاصة، حيـث خلصوا إلـى ارتباط أداء الرئتيـن لوظيفتهما علـى أكمل وجه لقـدرة الرئتيـن مع التقدم في السـن، فإن أكل قدر أكبر من هذه المادة من شأنه التقليل من حدة هذه الآفة ، ويجد العلماء دليلهم على هذا في كون التفاح يقلـل من سـرعة التدهـور الناجم عن عوامل أخرى كالتلوث .

فهـذه الفاكهـة تتوفـر علـى كمية عالية من مـادة مضادة للتسـمم تدعى الكوريرسـيتين، والتي يمكن أن تساهم بقدر هام في وقاية الرئتين من أعراض ضـارة تنجم عن تلوث الهـواء وتدخين السجائر

وقد وصـف الدكتور مايك بيرسـن، وهو مسـئول سـابق عـن الصحافة في الجمعية البريطانيـة لأمراض الصدر، هـذه النظريـة بأنها مقبولـة ، مضيفا أن عدة دراسـات تدعـم الـرأي القائل بـأن فيتامين (ج ، هـ) يسـاعدان على مقاومة الربو، ويمكـن أن يكون التفاح يحتوي على مضادات للتسـمم تكون لها نفس التأثيرات

ويمضـي الدكتـور بيرسـن قائلا: إن الأشخاص الذين تحوي دماؤهم كميات عالية من مضـادات التسـمم ، مؤهلون أكثر من غيرهـم لمواجهة أي التهاب في حال وقوعه

ويقـول الدكتـور مـارك بريتـون ، رئيـس المؤسسـة البريطانية للأبحاث حول الرئة، إن البحث الجديد قدم أدلة أكثـر أهمية على العلاقة بين الحميات الصحية والرئات السليمة

ويضيف قائـلا: إن هذه الدراسـة تبرز طريقة جديدة يمكـن للناس أن يحموا عبرها رئاتهم فضلا عن أنها تساعد على تيسير تنفس المصابين بأمراض الرئة

بحصول الجسد على كميات مرتفعة من فيتامين (ج وهـ) ومادة البيتاكاروتين وخلاصـة البرتقـال والتفـاح وعصير الفواكه .

وبعـد أن تـم الأخـذ بعيـن الاعتبـار لمجموعة من العوامل كحجم الجسم، والتدخين والتمارين الجسـدية، توصل الفريق إلى أن الغذاء الوحيد الذي كانت له تأثيرات ذات أهمية، هو التفاح

ولاحظـوا أن تنـاول خمـس تفاحـات أو أكثـر خلال الأسـبوع ، يـؤدي إلى أداء أحسـن نسـبيا في وظيفة الرئتين، إذ تبيـن أن طاقـة مـن يتناولـون هذه الفاكهـة أكثـر مما هو عنـد غيرهم بمائة وثمانية وثلاثين ميليترا.

وعلى الرغم مـن أنه لم يثبت أن تناول التفاح يحـول دون التضـاؤل الطبيعي

الرمان يخفف من التهاب الروماتيزم

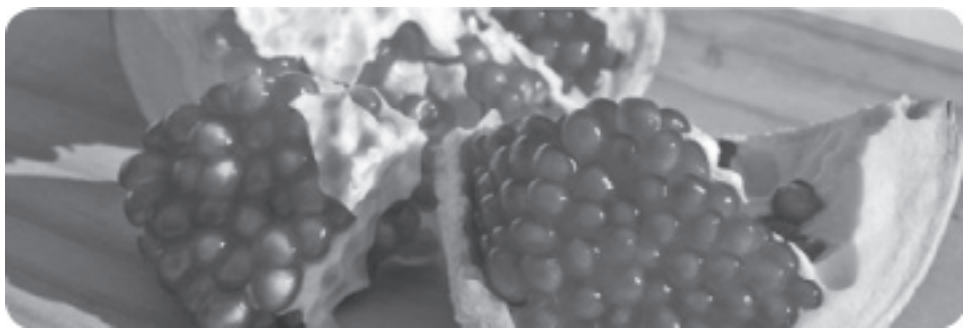

أكـدت دراسـة طبيـة أن الرمـان يخفف من نشاط التهاب الروماتيزم وتلف غضـروف المفاصل، وعمليات تصلـب الشـرايين ، كما أنـه يقلل درجـة ترسـب الكولسـترول، ولـه تأثير على السرطان بأنواعه، إضافة إلى وقايـة الدماغ مـن تأثير نقص الأكسجين.

وأشارت الدراسـة إلى أن الرمان من أغنى الفواكه بالمركبات المفيدة ، والطاقة في ثمرة الرمان المتوسطة الحجم حوالي ١٠٠ كالوری «سـعر حـراري»، وأهـم ما فـي الرمان هو نسـبة عالية جداً من المواد المضادة للأكسـدة كالبوليفينول، وعنصر البوتاسـيوم، وفيتامين سـي الذي تؤمـن ثمـرة واحـدة منـه ٤٠٪ من حاجة الإنسـان اليوميـة، إضافة إلي فيتامينات B-١ و B-٢ ـ ٢ والنياسين، والأحماض الأمينية.

وأوضحت الدراسـة أن ثمار الرمان غنية جداً بالمواد المضادة للأكسدة التـي منها صباغـات بـذور الرمان الحمـراء، إضافـة إلـى الفيتامينات والأملاح الأمر الذي يسهل امتصاص الأمعاء لها.

،،الباذنجان،، غذاء ودواء

أشارت آخر الدراسات التي أجريت علـى الباذنجان أنـه يحمل المواد القادرة على الحد من تزايد الشحم والكولسـترول فـي الـدم بفضل امتصاص المواد الغنية بالدهنيات .

فهو يحتوي على ١٨ وحدة حرارية في كل ١٠٠ جـرام منه ، كما أنه غني بالماء ٩٢٪ وبالأملاح المعدنية وبشـكل خاص البوتاسـيوم.. وهو مدر جيد للبول.

وتجـدر الإشـارة إلى أنـه كلما تناولنـا ثمرة الباذنجـان طازجة. كانت الاستفادة منها أكبر. وتؤثر أسـاليب طهوه فـي عملية هضمه وينصح الاختصاصيـون بضرورة طهوه على البخـار قبل قليه لمن يفضلونه مقليا مـع التأكيد على عدم تغميسه بالزيت.

لا تـــكثر من تنـــاول الفـــول

التفسـير الطبي لحالة عدم التفكير بعد تناول طبق كامل من الفول

هـل تعلم أن طبقا مـن الفول يعادل ٣٠٠ جم من اللحم؟؟

هـل تعلم أن تنـاول طبق كامل من الفـول قد يصيـب ذلك الشـخص بحالة عدم وضوح الفكر؟

وهـذا ما يجعلنـا نتهم الفـول بأنه يتسـبب في هذه الحالـة ، ولكن في الحقيقة فإن المتهم

الحقيقي هو البروتين وليس الفول بذاته.

وحتـى تتضح الصورة بشـكل أفضل إقرأ مايلي:

إن البروتين هو عبارة عن مجموعة مـن الأحماض الأمينيـة الضرورية لبناء الأنسجة

والعضـلات، ولكنه فـي نفس الوقت يعتبر صعـب الهضم لو أخذ بكميات كبيرة ، فالمعدل

الطبيعي لاحتياج الجسـم للبروتين يجـب ألا يتجـاوز ١٠٠ جم في اليوم حسب حجم ونوع

النشاط الذي يقوم به الشخص.

ومـا زاد عـن حاجـة الجسـم مـن البروتين يـؤدي إلى ارتفاع نسـبة اليوريا.

اليوريا مـادة سـامة إن لم يتخلص منها جسم الإنسان فإنها قد تؤدي في أوقات معينة

إلى الوفاة، فنواتـج هضم البروتين تـؤدي إلـى تعطيل عـدد كبير من وظائف الجسم وأهمها

وظائف المخ، ما يؤدي إلى ما يعرف باسم عدم وضوح الفكر

بقلم م/ عبد الرحمن مكي

تنشغل سلوى بتحضير سوائل حفظ يرقات ذبابة الدودة الحلزونية في العمل ، فتخرج الأنابيب المحتوية على اليرقات من حقيبة جمع العينات ثم تقوم بتجهيز انابيب حفظ اليرقات بينما يستمر فـوزي في فحص اليرقات ومشاهدتها تحت المجهر ويحاول رسم صورة توضيحية لليرقات ونقل معالم الصورة وتحديدها على ورقة رسم توضيحية

سلوى :
تضع اليرقات في الأنابيب ثم تصب سوائل الحفظ عليها وتغلقها ثم تحمل الأنابيب وتضعها في لوحة الوسائل والمعينات بداخل المعمل ثم تكتب جملاً تعريفية وتلصقها على اللوحه .

فوزي :
ينهي مـن رسـم الصورة التوضيحية لليرقة ثم يستكمل رسم لوحه تعريفية للاطوار المختلفة لدورة حياة حشرة ذبابة الدودة الحلزونية ثم يحاول أخذ صورة فوتغرافية للوحه .

سلوى :
تفتح سجل الملاحظات وتكتب ملخص معلومات عن موضوع ذبابة الدودة الحلزونية .

فوزي :
يأتي إلى سلوى ثم يخاطبها : معاك نسخة من نشرة المعلومات الخاصة بذبابة الدودة الحلزونية ، فماذا عن الوضع الميداني لهذه الآفه وهل تمت السيطره عليها .

سلوى :
تسلم النشرة إلـى فوزي وتخاطبه : (ينبغي الاستمرار في جهود المكافحة حتى يتم القضاء عليها)

فوزي :
يكتسي وجهه بصورة تملأها الجدية : (يجب الحرص على اختيار أساليب وطرق متعددة في المكافحة)

سلوى :
بنبرة جادة : (لابد من التفكير بوسائل فعاله في مكافحة ذبابة الـدودة الحلزونية وتحد من مخاطرها على الثروة الحيوانية والتي تعد من أهم وسائل تحقيق الأمر الغذائي وتوفير إحتياجات الغذاء ووسيلة لتحسين دخل السكان بالريف)

فوزي :
بالإضافة إلى تطهير الجروح ومعالجتها لابد من استخدام وسيلة الجاذبات لذبابة الـدودة الحلزونية سواء كانت جاذبات جنسية او غذائية في عملية المكافحة .

سلوى :
من العوامل المهمة تدريب المزراعين وتدريب العاملين بالإرشاد والتوعية وإدخال تقنيات ووسائل تؤدي إلى منع تزاوج وتكاثر حشرة ذبابة الـدودة الحلزونية باستخدام الحشرات العقيمة.

فوزي :
لاتنسي أهمية كسر دورة حياة حشرة ذبابة الدودة الحلزونية بتعريض طور العذراء للموت وذلك بمنع إكمال دورة حياة الحشرة ومنع تكاثرها .

سلوى :
المهم يوجد تفكير بضرورة استمرار المكافحة حتى نقضي على ذبابة الـدودة الحلزونية وكذلك تجري دراســة لإمكانية تنفيذ المكافحة الحيوية واستخدام الاعـداء الطبيعية للحشرة وإكثارها ولابد من تكثيف عملية المكافحة حتى تخلص من شرها .

المواسم الـــزراعـــية في اليمـــن

شهرمارس

إعداد الباحث / يحيى بن يحيى العنسي

١٤ منه يوافق ١ اذار ومن الشهور الحميرية (ذو معون) و الشهر الحميرى متداول بين الزراع باسم (معون وموعنت) ويقصد به حراثة الأرض وزيادة شدة ارتفاع الحرارة واستهلاك المياه
يقول علي بن زايد :

ماعون من بعد حـله
ينضح من البير ماها

ماعون : شهر حميري كما سبق ويوافق آذار – مارس
وشهر السبع حله : شهر حميري (ذو الحله – او الدثي) ويوافق شباط – فبراير
وشهر التسع والحله : تتطلق على المطره الواحده في موسم الدثي
ينضح : نضحت المياه ، البير : البئر ، والمعنى إن المطر التي هطلت في التسع غير كافيه فعند حلول شهر ماعون (السبع) ترتفع درجة الحرارة وتزداد الشده ويزيد من اكثار سني المياه لنبات الزراع المسقى لموسم القياظ ويقل مستوى المياه في الآبار حتى تجف ويتعرض الزرع للعطش إذا لم تهطل الأمطار في شهر ماعون (السبع) كذا تتعرض المواشي للهلاك لجفاف المراعي في سطح الضواحي
ومن امثال المناطق الوسطى (ناحية الحداء ينسب لعلي ولد زايد)

حلتين قبل ماعون
تنزع من البير ماها
حلتين بعد ماعون
ترد في البير ماها

حلتين : مطرتان : تنزع : تسني ، ترد : ترجع ، والمعنى يتمنى أن تهطل مطرتان قبل ماعون أي في شهر (ذو الحله – شباط – فبراير) ومطرتان بعد حلول شهر (ماعون – اذار – مارس) لتعود المياه في الآبار وهوالمعنى لكلمة(ترد في البير ماها)
ومن اقوال علي بن زايد

لاتنقدوا شيب راسي
في يوم من ايام ماعون
حين الولد يدعي امه
وهي تجيبه بطاعون

ماعون : كما مر : حين : حينما ، الولد : الابن ، يدعي : ينادي ، طاعون : مرض ، والمعنى أن شهر السبع اذار ،

مارس ، يشير بشدة الأحوال والبلاء من جفاف موسم امطار الصيف لأن الأغنام سوف تتعرض للهلاك لنفاذ المرعى بالجفاف ونتيجة للمعاناه يصاب شعر راسه بالشيب فلا داعي لنقده ،كما يشير خاصة والأبن ينادى على امه أن بعض الأغنام تعرضت للموت او غير ذلك فتجيب عليه بمرض الطاعون مبالغة لعدم حسن تصرفه فيما اخبرها كما ان هذا التصور يعكس شده وضيق الاحوال عند الزراع
ومن قرية أضرعه مديرية عنس محافظة ذمار

ياحلة التسع والسبع
يامحرشه بين الابتال

حله : شهر حميري (ذو الحله والدثي) يوافق شهر شباط (فبراير) ايضاً
الحله : تطلق على المطره الواحده سواء في شهر التسع او السبع
والتسع شهر قراني فترته من (٤ قبراير ـ ٢٢ كانون ثاني وينتهي في ٣ مارس ـ ١٨ شباط) والسبع فتره من (٤ مارس ـ ١٩ شباط وينتهي ٣٠ مارس ـ ١٧ آذار)
محرشه : اختلاف ،الأبتال : جمع بتول وهو العامل الزراعي الذي يعمل في حراثة الأرض
والمعنى إذا هطلت الأمطار في الشهرين فالابتال يتنافسون على السبق بذر أراضيهم لجميع الحبوب عدا الذرة والبر (القمح) ومحصول غله موسم الدثي تأتي بخيرات وافره
ومن مراد محافظة مأرب

إذا انت تريد شامك يطلع لوامع
اوصيك بمتلم سوابع

شامك : الذرة الشامية ، لوامع : من لمع أي صارت فيه لمعه من النبت ، أو صيك : من الوصية ، بمتلم : زرع ، سوابع : شهر زراعي قراني القمر للثريا يوافق بدايته من (٣ مارس – ٩ شباط) وينتهي في (٣٠مارس ـ ١٧ آذار)
والمعنى يرشد الـمـزارع على بذرحبوب الشام في شهر السبع حيث يكون الزرع فيه قويا وخيراً وبركة .

مثل آخر

ومتلم سوابع يطلع دوافع

متلم : زرع او بذر ، سوابع : كمامر ، دوافع : أي سرعة البنات
المعنى : ينصح بزرع الحبوب في شهر السبع لوفره محصول الغلة وسرعة حصاده .

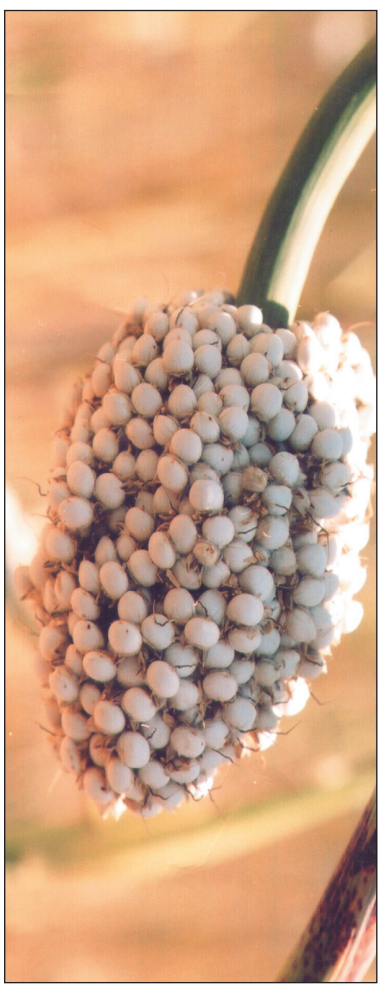

كلمات متقاطعة

مع تحياتي
أحمد يحيى السريحي
ahmed@ mail2yemen.com

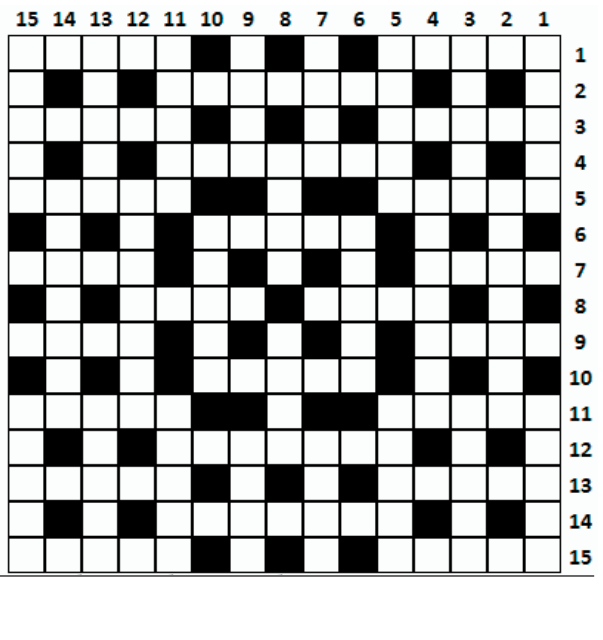

أفقياً

١ الأسم الأول لرئيس أمريكي راحل، بمعنى أدلة.
٢ من سور القرآن الكريم.
٣ أجرام سماوية، يتساوى او يتزامن.
٤ عاصمة تشاد.
٥ عاصمة تركيا، إصرار.
٦ بمعنى أهوال.
٧ عملة عربية (م)، من أودية اليمن.
٨ نائم، صياح وعويل.
٩ مدين أثرية يمنية، من الأنبياء.
١٠ من الملابس.
١١ في الحلق، ناحية.
١٢ من الكورات الطبيعية.
١٣ شهر ميلادي (م)، مدينة عراقية (م).
١٤ إتحادية.
١٥ بمعنى يخفيه (م)، عكس بائع.

رأسياً

١ من الفنون الجميلة (م)، هامة وضرورية.
٢ أميراطور وقائد عسكري فرنسي(م).
٣ مصاحب، مراحل (الصراع).
٤ ممثل بريطاني إشتهر بأدوار جيمس بوند.
٥ مستقرة، دولة في البحر الكاريبي.
٦ من أدوات النجار.
٧ من سور القرآن الكريم(م)، عكس دوام.
٨ نطاق دوران النجوم والكوكب، لقب عالم مصري حاصل على جائزة نوبل في الفيزياء.
٩ مفسر ومحلل، من بنات الرسول الأعظم (ص).
١٠ بمعنى مختطف.
١١ بنات، أكل.
١٢ بمعنى سلطات.
١٣ إلتصق، من الملابس.
١٤ من مفسري القرآن الكريم المشهورين.
١٥ فني (م)، الأسم الأول لرئيس جزائري راحل.

حل العدد السابق

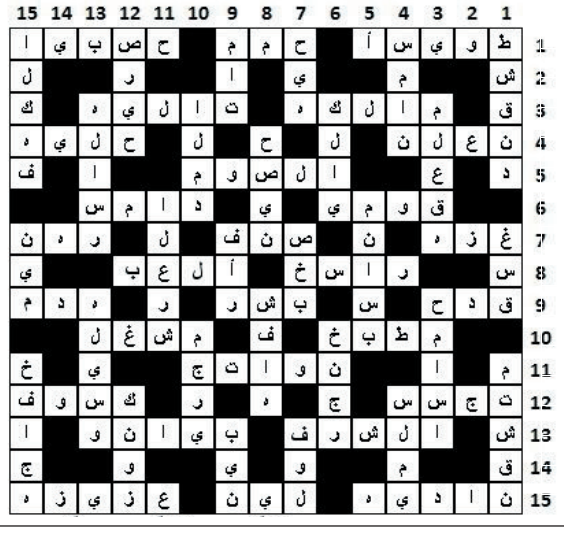

كلمة للتنمية

اللجـــان والجمعيات التـنموية المجتمعية

تجربة رائدة في تمكين المجتمعات المحلية

م محمد محسن عبدالمغني
ضابط المشروع بمديرية عتمة

مشروع التنمية الريفية بالمشاركة – ذمار هو أحد المشاريع التابعة لوزارة الزراعة والري وقدتم إنشاؤه مع نهاية العام ٢٠٠٤م بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

ويعتبر أول مشروع تنموي في اليمن يتبنى منهاجية المشاركة المجتمعية (بعنصري المجتمع الرجل والمرأة على حد سواء) في عملية التنمية وصولاً إلى تحقيق ذلك الهدف الأسمى للمشروع وهو تمكين المجتمعات المستهدفة.

ويسعى المشروع إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال تنفيذ جملة من الأنشطة الزراعية والبيئية والمجتمعية لمدة ٣ سنوات في الوحدات القروية المستهدفة ولضمان إستمرارية وديمومة وصيانة الأنشطة المنفذة في الوحدات القروية بعد انتهاء فترة عمل المشروع وكذا استمرار المجتمعات الريفية المحلية في التنمية فان المشروع يبدأ أول خطواته في كل وحدة قروية بتشكيل لجنة تنمية المجتمع كلبنة أساس لتأسيس جمعية تنموية خلال فترة عمل المشروع على مستوى الوحدة القروية وبتأسيس الجمعية التنموية يكون المشروع قد مكن المجتمع المحلي من إدارة التنمية بنفسه من خلال تنظيم وتشكيل المجتمع في مؤسسة مجتمعية (جمعية تنموية) تكون قادرة على الحفاظ والاستمرار في التنمية حيث يقوم المشروع في بداية تدخلة في الوحدة القروية المستهدفة بتشكيل لجنة تنمية المجتمع (كلجنة تحضيرية مؤقتة) هذه اللجنة تكون فيها الجمعية العمومية ألمؤسسين ممن اختارهم المجتمع كمرشدين زراعيين وبيئيين ومجاميع زراعية متخصصة ومدرسات ودارسات محو الأمية ومجاميع الادخار والإقراض ولجان المستفيدين من البنى التحتية وعضو المجلس المحلى في الوحدة القروية كل هؤلاء بالإضافة إلى من يحضر من أفراد المجتمع هم النواة عند بدء تشكيل لجنة تنمية المجتمع ويتم التخاطب من قبل المشروع مع وزارة الشئون الاجتماعية يطلب تسجيل وإشهار الجمعية . ويقوم المشروع فور تشكيل اللجنة بتزويد الهيئة الإدارية الفائزة بثقة الحاضرين بالأدبيات المعدة من قبل مستشار التنمية المجتمعية بالمشروع المتمثلة في اللأئحة الداخلية للجنة التنمية المجتمعية ومشروع النظام الأساسي للجمعية ، كما يتم تزويد الهيئة الإدارية بنماذج أستلام مبالغ رسوم الانتساب ونماذج استلام مبالغ رسوم الاشتراك ونموذج كشف سنوي لتسديد المنتسبين مبالغ الاشتراك الشهري وكشوفات بأسماء المنتسبين وقائمة بخطوات العمل عند رغبة المجتمع في تأسيس الجمعية ورسالة طلب المجتمع بتأسيس الجمعية وأيضا يتم تزويدهم بقرطاسية بسيطة للأرشفة وحفظ الوثائق ،

وتشكيل الهيئة الإدارية من ٥ أفراد ٤ ذكور و ١ إناث تمثل القطاع النسائي على أمل أن تتوسع الهيئة الإدارية عند تأسيس الجمعية ، ثم يتم إشراك لجنة التنمية المشكلة في الوحدة القروية في التخطيط التشاركي لتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات ووضع الخطة القروية لفترة استهداف المشروع وبعد ذلك يتم إشراك لهيئة الإدارية في متابعة وتقييم جميع تدخلات المشروع بغرض تدريبها كما يقوم المشروع بمنح أعضاء الهيئة الإدارية التدريب الكافي في مجال الإدارة والمالية والمتابعة والتقييم . ونتيجة للجهود التي بذلها المشروع خلال السنوات الثلاث الماضية في الوحدات القروية المستهدفة اصبح هنا نماذج فعالة للجان تنمية المجتمع ومؤشرات نجاح تشهد بما يحققة المشروع في مجال تمكين المجتمع ، حيث تم تشكيل لجان تنموية بمديرية عتمة في الوحدات القروية المستهدفة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م مثل لجنة التنمية المجتمعية في المقرانة والغربي والفجرة والتي تنتظر المجتمعات تأسيس الجمعية التنموية وإشهارها .

وأيضا الوحدات القروية المستهدفة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م في القبل والقشب (القبل) والموسطة (كبيرة) تنتظر المجتمعات تأسيس الجمعية التنموية وإشهارها

أما لجنة التنمية المجتمعية في المتوسطة (عزلة كبيرة) فهي خير نموذج ومؤشر ناجح لما قدمت به من انجازات في البحث عن مصادر تمويل في تنفيذ أنشطة تنموية بيئية بواسطة برنامج المنح الصغيرة في تنفيذ أنشطة بيئية بمسقط مياه وادي غربي كبيرة تتمثل بالحفاظ على الموارد الطبيعية (تربة ومياة ونبات) وهكذا يمكننا أن نحقق هدفنا في تمكين مجتمعاتنا المحلية من إدارة التنمية بنفسها وضمان الاستدامة والاستمرارية في التنمية الريفية والمجتمعية وهذا ما يجعلنا نؤكد على أهمية وضرورة الاستفادة من المنهجيات الحديثة في ذلك وبذل الجهود في تحقيق أهدافنا التنموية

منشآت تنموية

اسم المشروع : حاجز الهجمة
جهة التمويل:صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي
الجهة المشرفة: الإدارة العامة لمنشآت الري بوزارة الزراعة والري
المديرية: جحاف
المحافظة: الضالع
تاريخ الإنجاز: ٢٠٠٨م
التكلفة الإجمالية(ريال): ٨٩,٩٧٥,٨٠٥
السعة التخزينية:١٩٠,٨٢٦ متر مكعب
نوع البناء: كتلي

أحمد يحيى السريحي - مسئول النشر والاعلام
قطاع الري وإستصلاح الأراضي
بوزارة الزراعة والري

إذا انت تريد شامك يطلع لوامع .. اوصيك بمتلم سوابع

شامك : الذرة الشامية ، لوامع : من لمع أي صارت فيه لمعه من النبت ، أو صيك : من الوصية ، بمتلم : زرع ، سوابع : شهر زراعي قراني القمر للثريا يوافق بدايته من (٣ مارس – ٩ شباط) وينتهي في (٣٠مارس – ١٧ آذار)
والمعنى يرشد المزارع على بذرحبوب الشام في شهر السبع حيث يكون الزرع فيه قويا وخيراً وبركة .

من الأمثال الزراعية اليمنية

توزيع ٢٣ طناً من البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب و البقوليات في ١٣٣ وحدة قروية بمحافظة ذمار

قام مشروع التنمية الريفية بالمشاركة ـــ ذمار بتوزيع ٢٣ طناً من البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب و البقوليات على المزارعين الأكثر فقراً في ١٣٣ وحدة قروية بمحافظة ذمار ، وإشتملت البذور الموزعة على أصناف محسنة لمحصول الذرة الشامية (تعز وسيتي لاجوس) وصنف تجارب من محصول الذرة الرفيعة و أصناف محلية تم معاملتها وغربلتها و إنتخابها من محصول الذرة الرفيعة ، و الأصناف (بحوث ١٣، سبأ ،عمران ١، عمران ٢) من محصول القمح، إضافة إلى الصنف المحسن (كيلتوز)من محصول العدس و أصناف أخرى من محصول الدجرة و الفاصوليا .

وبلغ عدد المزارعين المستفيدين (٢٢٦٠) مزارعاً في الوحدات القروية المستهدفة ، ويأتي ذلك في أطار سعي المشروع إلى تحسين إنتاجية محاصيل الحبوب و البقوليات وتعزيز الأمن الغذائي إلى جانب زيادة دخل المزارعين ، وقد تم تنفيذ هذا النشاط من قبل مكون البحوث التطويعية بالمشروع بالتعاون مع هيئة البحوث الزراعية .

المشرف العام
د/ منصور محمد العاقل

رئيس التحرير
م/ صالح صالح العماد

نائب رئيس التحرير
م/ ماجد هاشم المتوكل

مدير التحرير
م/ مها عبدالله ناصر

سكرتيرا التحرير
مازن حسين محرم
فهد محمد الجنيد

هيئة التحرير
م/ عبدالرحمن مكي

إخراج فني
إبراهيم محمد المؤيد

للمراسلات : شارع الحرية - جوار الجهاز المركزي للإحصاء
تلفاكس (٠١٥٦١٢٤٤)
ص.ب (١٣٨١١)
Email:altanmia_ag@hotmail.com